وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي –الأغواط –
كلية العلوم الانسانية
قسم الاعلام والاتصال

## العنوان

# المعالجة الاعلامية لقضايا فساد المسؤولين السياسيين

دراسة ميدانية على جريدة الشروق أون لاين

**سنة ثانية ماستر تخصص اتصال وعلاقات عامة**

**من إعداد الطلبة :**
**– طبال حمزة**
**–محمد الحبيب بن مبارك**

**تحت إشراف الأستاذ:**
**أحمد بن قسمية**

**السنة الجامعية 2025/2024**

# كلمة شكر

***بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين***

***"محمد" وعلى آله وصحبه أجمعين***

***سبحان الله الذي وهبنا نعمة العقل، سبحان الذي يستحق الشكر***

***على نعمته وحده لا شريك له، سبحان الذي جعل لنا العلم نور***

***وهدانا سبيل الرشاد***

***<u>أما بعد</u> :***

***أتقدم بالشكر والتقدير عرفانا بالجميل إلى***

***الدكتور * أحمد بن قسمية* على تقبله الإشراف على هذا العمل.***

***كما أتقدم بتشكراتي الخالصة***

**إلى كل من أمد لنا يد المساعدة من قريب وبعيد.**

***وشكرا جزيلا.***

# اهداء

**بسم الله الرحمان الرحيم**

**"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"**

إلى قدوتي في الحياة ورمز الاحترام والتقدير
أبي الغالي الذي تعب من أجلي
إلى هدية الرحمان منال الحب والحنان إلى التي علمتني الأصول والإحترام إلى أمي الغالية.
إلى كل أفراد العائلة كبيرا وصغيرا وأسأل الله أن يحفظهم
إلى كل أخوتي وأخواتي
إلى كل الزملاء والزميلات
إلى كل الذين يسعهم قلبي ولم تسعهم صفحتي.

**طبال حمزة**

# اهداء

إلى من اضاءت دربي بدعوات الخير

إلى من حتى وإن وصفتها فلا أوفيها حقها إلى من كان صدرها الأمان الدائم لي وابتسامتها الدنيا التي أعيش لها إلى من صوتها كان التفاؤل نفسه إليها اقول أحبك. إليك انت كل شيء إليك أقول أنت أنا. – أمي الغالية

ألى ابي العزيز

الى من أعمل لهم في قلبي أرقى وأنيل الاحساس اخوتي وأخواتي

الى جميع العائلة والأصدقاء

الذي وسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي. إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

محمد الحبيب بن مبارك

rawpixel

**ملخص الدراسة :**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل كيفية معالجة جريدة "الشروق أون لاين" لقضايا الفساد التي تطال المسؤولين السياسيين في الجزائر، من خلال دراسة شكل ومضمون المضامين الإعلامية ذات الصلة، وتحليل الفئات الصحفية والقوالب والأساليب المستخدمة، وكذا نوعية المصادر والفاعلين الحاضرين في الخطاب الإعلامي. اعتمدت الدراسة على منهج تحليل المضمون الكمي والكيفي لعيّنة من الأخبار المنشورة خلال فترة محددة، وتم تصنيفها وفق فئات شكلية وموضوعية.

وقد أظهرت النتائج أن الجريدة تُولي اهتمامًا كبيرًا لقضايا الفساد السياسي، إذ تحتل هذه المواضيع واجهة الموقع بنسبة عالية، إلا أن المعالجة ظلت محصورة في القالب الإخباري، مع ضعف واضح في التناول التحليلي والاستقصائي. كما كشفت الدراسة هيمنة الجانب القضائي والأمني على تغطية الفساد، والتركيز على رموز السلطة العليا، مقابل تهميش الأسباب البنيوية والاجتماعية للفساد. وتوصّلت الدراسة إلى محدودية التعدد في المصادر والفاعلين، وهيمنة الرواية الرسمية، ما يُضعف من وظيفة الصحافة في التفسير والنقد، ويجعلها أداة نقل أكثر منها فاعلًا ناقدًا.

وفي ضوء هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة تعزيز التعدد في القوالب الصحفية، والانفتاح على المصادر المستقلة، والاستعانة بالخبراء، مع تطوير المعالجة الاستقصائية التي تعالج الظاهرة في عمقها البنيوي والسياسي والاجتماعي.

**الكلمات المفتاحية :**

الفساد السياسي، المعالجة الإعلامية، جريدة الشروق أون لاين، الصحافة الإلكترونية.

**Abstract:**

This study aims to analyze how *Echorouk Online*, one of Algeria's leading electronic newspapers, handles the issue of political corruption involving senior officials. The research focuses on both the structural and thematic dimensions of media content related to corruption cases, particularly the journalistic forms, styles, sources, and actors represented in the discourse.

Using a combination of quantitative and qualitative content analysis, the study examined a sample of news articles published within a specific period. The findings revealed that *Echorouk Online* places significant emphasis on political corruption, often featuring it prominently on the website's homepage. However, the coverage is largely limited to brief news formats, with a noticeable lack of analytical or investigative journalism.

Moreover, the study highlighted the dominance of judicial and security-related aspects in corruption coverage, with an overwhelming focus on high-ranking political and business figures. Structural causes of corruption and its institutional contexts were largely overlooked. The reliance on official sources and the limited use of independent reporting further undermines the depth and critical capacity of the media.

In conclusion, the study calls for a more diverse journalistic approach, greater reliance on independent and expert sources, and the development of investigative journalism to enhance the media's role in accountability and public enlightenment.

**Keywords in English:**

Political corruption . Media coverage . Echorouk Online. Online journali

# فهرس المحتويات

| العنوان | لصفحة |
|---|---|
| فهرس المحتويات | |
| إهداء | |
| شكر وعرفان | |
| مقدمة | أ |
| **الفصل الاول الاطار المنهجي لدراسة** | |
| 1-الاشكالية | 04 |
| 2-التساؤلات الفرعية | 05 |
| 3-الفرضيات | 05 |
| 4- أهمية الدراسة | 06 |
| 5-أهداف الدراسة | 07 |
| 6- أسباب اختيار موضوع الدراسة | 08 |
| 7-مفاهيم الدراسة | 09 |
| 8-مجتمع الدراسة وطريقة تحديد العينة | 10 |
| **9- نوع ومنهج الدراسة** | 11 |
| 10- أدوات الدراسة | 12 |
| 11-الدراسات السابقة | 12 |
| **الفصل الثاني معالجة الاعلامية عبر الصحف** | |
| تمهيد | 19 |
| 1- مفهوم الصحافة المكتوبة | 20 |
| 2- وظائف الصحافة المكتوبة | 24 |
| 3- مميزات الصحافة المكتوبة | 26 |
| 4- أهداف الصحافة المكتوبة | 28 |
| 5- مفهوم المعالجة الإعلامية عبر الصحف المكتوبة | 31 |
| 6-خصائص المعالجة الإعلامية في الصحافة المكتوبة | 33 |

| | |
|---|---|
| 7- أهمية المعالجة الإعلامية في تشكيل الرأي العام | 36 |
| خلاصة الفصل | 39 |
| **الفصل الثالث الفساد السياسي** | |
| تمهيد | 41 |
| 1- ماهية الفساد السياسي | 42 |
| 2- أوجه الفساد السياسي | 43 |
| 3-أسباب الفساد السياسي | 46 |
| 4- علاقة الفساد السياسي بأنواع الفساد الأخرى | 49 |
| 5- حجم الفساد السياسي في الجزائر . | 51 |
| 6- آليات مكافحة الفساد السياسي | 54 |
| خلاصة الفصل | 59 |
| **الفصل الرابع الجانب الميداني للدراسة** | |
| **أولا: الإجراءات المنهجية للدراسة** | 61 |
| 1. منهج الدراسة | 61 |
| 2. أدوات الدراسة | 62 |
| **3. فئات التحليل** | 62 |
| 4. عينة الدراسة | 63 |
| 5. الإطار الزمني للعينة | 63 |
| ثانيا: تحليل وتفسير النتائج | 64 |
| ثالثا: الاستنتاج العام | 78 |
| **خاتمة** | 83 |
| قائمة المصادر والمراجع | 86 |
| الملاحق | - |

## فهرس الجداول :


| العنوان | لصفحة |
|---|---|
| الجدول رقم 01 يوضح موقع موضوع فساد النخبة الحاكمة في الموقع الالكتروني لجريدة الشروق | 64 |
| الجدول رقم 02 يوضح أنواع الأساليب التي عالجت بها قضايا الفساد في الموقع الالكتروني لجريدة الشروق | 66 |
| الجدول رقم 03 يوضح اللغة المستخدمة في معالجة قضايا الفساد في الموقع الالكتروني لجريدة الشروق | 67 |
| الجدول رقم 04 يوضح المواضيع المتعلقة بقضايا الفساد في الموقع الالكتروني لجريدة الشروق | 69 |
| الجدول رقم 05 يوضح تركيز الموقع الالكتروني لجريدة الشروق على نوعية المنصب للمتورط في قضايا الفساد | 71 |
| الجدول رقم 07 يوضح المصادر التي اعتمد عليها موقع الشروق اونلاين في معالجة ظاهرة الفساد السياسي | 73 |
| الجدول رقم 08 يوضح اهم الفاعلين في الموقع الالكتروني لجريدة الشروق في قضايا الفساد | 75 |

مقدمة

يعتبر الفساد السياسي من الظواهر المعقدة التي تتجاوز تأثيراتها حدود الجوانب الاقتصادية والإدارية لتطال جوهر النظام السياسي ذاته، حيث يفضي إلى تآكل الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة، ويضعف من فعالية الحوكمة ويعرقل مسارات التنمية المستدامة. ويأخذ الفساد السياسي أشكالًا متعددة تتمثل في استغلال النفوذ، الرشوة، المحسوبية، الإثراء غير المشروع، وتوظيف السلطة لتحقيق مصالح خاصة على حساب المصلحة العامة. ويشكل المسؤولون السياسيون، بحكم مراكزهم الحيوية في صناعة القرار، نقطة مركزية في دوامة الفساد هذه، حيث يصبحون في بعض الحالات ممثلين لشبكات مصالح مترابطة تتحكم في مقدرات الدولة ومواردها.

في ظل هذه الأبعاد، بات الإعلام يلعب دورًا متزايد الأهمية في كشف مكامن الفساد السياسي، وتوثيق الانتهاكات، وتحليل أسبابها، ونقل أصوات المجتمع المدني والمواطنين المطالبين بالشفافية والمحاسبة. لقد تطورت وظيفة الإعلام من كونه مجرد ناقل للأخبار إلى قوة رقابية تسعى لكشف الخلل، وتحفيز النقاش العام، وتعزيز ثقافة المساءلة في المجتمعات الحديثة. وتُبرز وسائل الإعلام الرقمي ومنصات التواصل الاجتماعي أبعادًا جديدة لهذا الدور، من خلال تمكين المواطنين العاديين من المشاركة في نشر المعلومات، والتعبير عن آرائهم، وممارسة ضغوط مجتمعية على النخبة الحاكمة.

ومع ذلك، فإن المعالجة الإعلامية لقضايا فساد المسؤولين السياسيين ليست مجرد عملية نقل خبرية، بل هي عملية معقدة تخضع لتداخلات سياسية، واقتصادية، وثقافية، وقانونية. فمدى حرية واستقلالية الإعلام، والضغوط التي يمارسها النظام السياسي أو فاعلون اقتصاديون، تلعب دورًا حاسمًا في تحديد شكل الخطاب الإعلامي ومدى جديته في كشف الفساد ومتابعة نتائجه. بالإضافة إلى ذلك، تتفاوت وسائل الإعلام من حيث المصداقية والاحترافية، فتقع بعض المنابر في فخ التغطية السطحية أو التوظيف السياسي، مما يضعف تأثيرها ويحد من دورها في التغيير.

وتكتسب دراسة المعالجة الإعلامية لقضايا الفساد السياسي بعدًا خاصًا في السياق الجزائري، الذي يشهد تحولات سياسية واجتماعية كبيرة منذ الحراك الشعبي الذي اندلع في فبراير 2019، والذي فتح أبوابًا واسعة للكشف عن ممارسات فساد عميقة ومتجذرة داخل أروقة السلطة. ورغم ما شهدته المشهد الإعلامي من نشاط وتغطية لهذه القضايا، لا تزال هناك تحديات جوهرية تواجه الإعلام في الجزائر، مثل القيود القانونية المفروضة على حرية الصحافة، الرقابة غير الرسمية، التداخل بين المال السياسي والإعلامي، وضعف الحماية القانونية للصحفيين والمبلغين عن الفساد.

# الفصل الاول
# الاطار المنهجي لدراسة

**1-الاشكالية :**

تعتبر الإعلامية لقضايا الفساد من المواضيع الحساسة التي تؤثر بشكل مباشر على الرأي العام وصورة المؤسسات السياسية في أي دولة، والجزائر ليست استثناءً. فالإعلام، بمختلف وسائله التقليدية والحديثة، يلعب دورًا محوريًا في تسليط الضوء على قضايا الفساد، سواء من خلال التحقيقات الاستقصائية أو التغطيات الإخبارية أو البرامج الحوارية التي تفتح النقاش حول مدى تفشي الظاهرة وأسبابها وانعكاساتها على المجتمع. غير أن طبيعة هذه المعالجة تتأثر بعدة عوامل، أبرزها هامش الحرية المتاح، ومدى استقلالية المؤسسات الإعلامية، والتوازن بين واجب الإعلام في كشف الحقائق والضغوط السياسية أو القانونية التي قد تعيق دوره الرقابي.

في الجزائر، كشفت العديد من الفضائح السياسية عن تورط مسؤولين بارزين في قضايا فساد مالي وإداري، مثل تبديد الأموال العامة، والرشوة، والمحسوبية، وتضخيم الفواتير، وهي قضايا أثارت جدلًا واسعًا داخل الأوساط السياسية والشعبية. وقد شهدت البلاد، خاصة خلال السنوات الأخيرة، محاكمات لشخصيات نافذة شغلت مناصب عليا في الدولة، مما عزز من قناعة المواطنين بأن الفساد كان ممنهجًا ومترسخًا في مختلف مستويات الحكم. غير أن تعامل الإعلام مع هذه القضايا لم يكن موحدًا، حيث تراوحت التغطية بين التعتيم والتوجيه الإعلامي في بعض الفترات، والانفتاح النسبي في فترات أخرى، وفقًا للظروف السياسية السائدة.

هذا التفاعل بين الإعلام وقضايا الفساد السياسي يطرح إشكالية جوهرية تتعلق بمدى قدرة الصحافة الجزائرية على أداء دورها كسلطة رقابية رابعة، ومدى استقلاليتها في مواجهة الضغوط السياسية والاقتصادية. فهل يساهم الإعلام في تعزيز الشفافية وكشف الحقائق، أم أنه يُستخدم أحيانًا كأداة لتصفية الحسابات السياسية؟ وإلى أي مدى يمكن أن تكون التغطية الإعلامية لقضايا الفساد محركًا للإصلاحات السياسية والمؤسساتية في الجزائر؟ هذه

التساؤلات تعكس تعقيد العلاقة بين الإعلام والفساد السياسي، وتسلط الضوء على دور الصحافة في تشكيل الوعي العام والتأثير على مسار مكافحة الفساد في البلاد، وبناءا على ما سبق نتطرح الاشكالية الرئيسية التالية :

-كيف كانت المعالجة الاعلامية بجريدة الشروق لقضايا الفساد المسؤولين السياسيين ؟.

**2-التساؤلات الفرعية :**

وبناءا على الاشكالية الرئيسية نطرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هي الأشكال الصحفية المستخدمة في معالجة جريدة الشروق لقضايا فساد المسؤولين السياسيين في الجزائر؟
- ما هي طرق الإبراز المستخدمة في الجريدة أثناء معالجتها لقضايا فساد المسؤولين السياسيين في الجزائر؟
- ما هي المصادر التي تستند إليها جريدة الشروق في معالجتها لقضايا فساد المسؤولين السياسيين في الجزائر؟
- ما مدى موضوعية واستقلالية التغطية الإعلامية لجريدة الشروق في تناول قضايا الفساد السياسي؟
- ما تأثير المعالجة الإعلامية لقضايا الفساد السياسي في جريدة الشروق على الرأي العام وصناع القرار في الجزائر؟

**3-الفرضيات:**

- تعتمد جريدة الشروق على أشكال صحفية متنوعة مثل التحقيقات الاستقصائية والمقالات الإخبارية والتقارير الخاصة في تغطية قضايا الفساد.
- تستخدم الجريدة أساليب إبراز مختلفة، مثل العناوين المثيرة، والصور الداعمة، والتغطية المستمرة لتوجيه الرأي العام حول قضايا الفساد السياسي.

- تستند الجريدة إلى مصادر متعددة، بما في ذلك التصريحات الرسمية، والتسريبات الصحفية، والتقارير القضائية في معالجتها لقضايا الفساد.
- قد تتأثر تغطية الجريدة بالخط التحريري والسياسات الإعلامية، مما قد يؤثر على مستوى الموضوعية والاستقلالية في معالجة قضايا الفساد.
- تؤثر التغطية الإعلامية لجريدة الشروق على وعي المواطنين تجاه الفساد السياسي، وقد تساهم في تشكيل الضغط الشعبي على الجهات الرسمية لمكافحة الظاهرة.

**4- أهمية الدراسة**

تتناول هذه الدراسة موضوعا ذا أهمية بالغة وهو علاقة المسؤولين السياسيين في الجزائر بقضايا الفساد وطريقة تناول الصحافة الجزائرية لهذا الموضوع كما تهدف إلى رصد الأطر الإعلامية التي تستعملها الصحف الجزائرية لقضايا فساد النخب السياسية، لما لهذه الأخيرة ( الأطر الإعلامية من أهمية وقوة في التأثير على كيفية تفسير الجمهور للقضايا والظواهر المثارة من حوله، ومنه أهمية هذه الدراسة تتحدد فيما يلي:

- تعد الدراسة من الدراسات القلائل في مجال علوم الاعلام في حدود علم الباحث، التي تتناول أطر معالجة الصحافة لقضايا فساد المسؤولين السياسيين في الجزائر.

-تبرز الدراسة أهمية الأطر الإعلامية في صناعة الرأي العام وتوجيه أفراد المجتمع لتبني القضايا الوطنية الحساسة كمحاربة الفساد.

-تقدم الدراسة معلومات وبيانات كمية وكيفية حول تناول الصحافة الجزائرية لقضايا فساد النخب السياسية، بما يفيد الباحثين والمهتمين بقضايا النخبة والسياسة والإعلام.

- الدراسة حجم اهتمام الصحافة الجزائرية بقضايا الفساد عموما وفساد المسؤولين السياسيين على وجه الخصوص.

تقدم الدراسة تحليلا للرسالة الإعلامية التي تقدمها الصحافة الجزائرية بخصوص قضايا فساد النخبة السياسية من خلال معرفة الأطر التي تتبناها في تناولها لهذه القضايا.

**5-أهداف الدراسة :**

تهدف الدراسة الى النقاط التالية :

- معرفة ما تأثير المعالجة الإعلامية لقضايا الفساد السياسي في جريدة الشروق على الرأي العام وصناع القرار في الجزائر.
- الكشف عن الأشكال الصحفية المستخدمة في معالجة جريدة الشروق لقضايا فساد المسؤولين السياسيين في الجزائر.
- التعرف طرق الإبراز المستخدمة في الجريدة أثناء معالجتها لقضايا فساد المسؤولين السياسيين في الجزائر؟
- معرفة المصادر التي تستند إليها جريدة الشروق في معالجتها لقضايا فساد المسؤولين السياسيين في الجزائر.
- معرفة ما مدى موضوعية واستقلالية التغطية الإعلامية لجريدة الشروق في تناول قضايا الفساد السياسي.
- معرفة كيف كانت المعالجة الاعلامية بجريدة الشروق لقضايا الفساد المسؤولين السياسيين.

## 6- أسباب اختيار موضوع الدراسة:

هناك العديد من الأسباب التي دفعت الباحث لاختيار هذا الموضوع وهي أهداف شخصية وموضوعية.

### 6-1- الأسباب الشخصية :

سبب اختبار الموضوع هو رغبة الباحث في التعرف بشكل أعمق على الأطر التي تستعملها الصحافة الجزائرية في معالجتها لقضايا فساد المسؤولين السياسيين التي خلفت اثارا بالغة على الدولة الجزائرية على مدار عقود وخلفت مجموعة من التراكمات دفعت الباحث بحكم تخصصه في علوم الاعلام والاتصال الى محاولة معرفة الدور الذي تلعبه الصحافة في معالجة قضايا الفساد وهو ما دفعنا لاختيار هذا الموضوع وتسليط الضوء عليه من خلال صحيفة الشروق.

### 6-2- الأسباب الموضوعية :

هناك العديد من الأسباب الموضوعية التي دفعت الباحث الى اختيار هذا الموضوع أهمها الرغبة في إثراء الدراسات الإعلامية بموضوع لم يتم تناوله من قبل في حدود علم الباحث وهو المعالجة الاعلامية لقضايا الفساد المسؤولين السياسيين وتناول الصحافة لدلك، خصوصا وأن الموضوع أصبح يفرض نفسه بعد حراك 22 فبراير 2019 وما تبعه من تنحي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ومحاكمة العديد من الوزراء والفاعلين في النظام السياسي ومرافقة الصحافة الوطنية لهاته المحاكمات التي أبرزت تورط المسؤولين السياسيين بشكل كبير وعميق في قضايا فساد محلية ودولية وبأرقام ومؤشرات خطيرة وخيالية وهو ما يتطلب مواكبة علمية لهذا الحراك و القسام بعملية تشريح علمي لمساهمة الصحافة المكتوبة في معالجة قضايا فساد المسؤولين السياسيين في الجزائر .

## 7-مفاهيم الدراسة :

### التعريفات الاصطلاحية والإجرائية لمتغيرات الدراسة

### 7-1-المعالجة الإعلامية

- **التعريف الاصطلاحي:**

تشير المعالجة الإعلامية إلى الطريقة التي يتم بها تقديم القضايا والأحداث في وسائل الإعلام، من حيث المحتوى والأسلوب وأشكال العرض، وذلك بهدف التأثير على الرأي العام وتوجيهه[1].

- **التعريف الإجرائي:**

في هذه الدراسة، تعني المعالجة الإعلامية أساليب التغطية الصحفية التي تعتمدها جريدة *الشروق* في تناول قضايا فساد المسؤولين السياسيين في الجزائر، بما يشمل الأشكال الصحفية المستخدمة، طرق الإبراز، ونوعية المصادر المستند إليها.

### 7-2-الفساد السياسي

- **التعريف الاصطلاحي:**

يُعرف الفساد السياسي بأنه استغلال السلطة العامة لتحقيق مصالح شخصية أو فئوية على حساب المصلحة العامة، ويشمل ذلك الرشوة، المحسوبية، نهب الأموال العامة، وسوء استخدام السلطة[2].

[1]- حيمر فتيحة. ظاهرة الفساد يف اجلزائر، دراسة وصفية حتليلية. اجلزائر، اجلزائر: أطروخة دكتوراه العلوم السياسية، جامعة اجلزائر 3. (2014 .) ، ص73

[2]- زوبريي عبد الله. النخبة السياسية والمجتمع المدني في الجزائر. جامعة الجزائر 3 ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. (2013 .) ص106

- **التعريف الإجرائي:**

في هذه الدراسة، يُقصد بالفساد السياسي جميع القضايا التي تم تناولها في جريدة *الشروق*، والتي تتعلق بتورط مسؤولين سياسيين جزائريين في ممارسات غير قانونية أو استغلال نفوذهم لتحقيق مكاسب شخصية أو حزبية.

## 8-مجتمع الدراسة وطريقة تحديد العينة:

### 8-1-مجتمع الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة، جميع أفراد الظاهرة المقصود وهو ما يعرف كذلك بالمجتمع الأصلي، كما يعتبر بأنه المجتمع الاحصائي الدي تجري عليه الدراسة.[1] **(ابراهيم اسماعيل، الطبعة الأولى 2019، صفحة 131)**

إن انتقاء مجتمع الدراسة مربوطا أساسا بالإشكالية وأسئلة البحث التي يود الباحث الإجابة عليها، وتعتبر مرحلة مهمة في مراحل البحث العلمي يتم من خلالها تحديد بدقة المجتمع الدي يستهدفه الباحث في الدراسة التي هو بصدد القيام بها.

يتمثل مجتمع البحث في هذه الدراسة على الأعداد الصادرة من جريدة الشروق خلال فترة 01 مارس الى غاية 30 مارس 2025. وقد اختار الباحث في هذه الدراسة جريدة الشروق .

### 8-2- عينة الدراسة:

يرى يوسف تمار أن المعاينة تفيدنا في دراسة المجتمع . عبر دراسة عدد كحدود من وحداته على أساس أنها تتماثل معه في خصائصه، وأن هذا العدد يعني في النهاية دراسة

[1]- ابراهيم امساعيل.. مناهج البحوث الإعلامية. القاهرة مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع. (الطبعة الأولى 2019) ، ص242

المجتمع ككل والعينة هي عبارة عن مجموعة جزئية من مجتمع البحث يتم اختيارها بطريقة معينة وإجراء الدراسة عليها ثم تعميم النتائج على كامل مجتمع الدراسة الأصلي.

من الطرق المنهجية العلمية المناسبة لتحديد العينة في دراسات تحليل المحتوى هي تلك التي تمر على ثلاث مستويات:

المستوى الأول: يتعلق بتحديد العينة الخاصة بالمصدر والمتمثلة بالصحف في الدراسة الحالية المستوى الثاني: يتعلق بتحديد العينة الخاصة بالأعداد المختارة من المصدر

المستوى الثالث: يتعقل بتحديد العينة الخاصة بمادة التحليل.

أجرى الباحث دراسة استطلاعية للأعداد الصادرة من جريدة الشورق خلال الفترة الزمنية المحددة للدراسة تبين خلالها عن اهتمام كبير للجريدة بموضوع الفساد خاصة في فترة المحاكمات التي تلت الحراك الشعبي، وعليه فقد تم اختيار العينة العشوائية المنتظمة بطريقة دورية من خلال عينة الأسبوع الصناعي، وهو ما يتناسب مع طبيعة البحث، وهي العينة التي يتم اختيارها بشكل دوري منتظم.

## 9- نوع ومنهج الدراسة:

### 9-1-نوع الدراسة :

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية التي تستخدم عادة في التعرف على وسائل الاعلام وعلى ما تبثه من مضامين مختلفة على جماهيرها المتنوعة،[1]وتهدف إلى دراسة واقع الإحداث والظواهر ورصد وتحليل خصائص المضمون المقدم بالصحافة، وبالضبط جريدة الشروق حول فساد النخب السياسية من حيث معدلات التكرار وأسلوب

[1]-. بن مرسلي أحمد. مناهج البحث العلمي في علوم الاعلام والاتصال. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية . (2010 .) ص82

التناول والعرض والأفكار والآراء المطروحة حول هذه القضايا، وكدا الأطر الإعلامية التي تتناولها الصحافة في معالجة فساد المسؤولين السياسيين.

**9-2- منهج الدراسة:**

سيستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج المسحي لجمع البيانات الكمية والكيفية لمعرفة كيفية تناول صحيفة الشروق المعالجة الاعلامية لقضايا فساد المسؤولين السياسيين .

**10- أدوات الدراسة:**

سيستعين الباحث في هذه الدراسة على أداة تحليل المضمون كأداة أساسية، حيث تعتبر الأداة الأنسب لجمع المعلومات وتحليلها نظرا لطبيعة هذه الدراسة، حيث يستخدم عادة في تحليل محتوى ما تقدمه وسائل الاعلام والاتصال خاصة الوسائل الجماهرية منها كالصحف والمجلات والكتب والأفلام وبرامج التلفزيون وذلك بالوصف الموضوعي المنظم الكمي للمحتوى الظاهر للوسيلة الإعلامية " .[1]

**11-الدراسات السابقة :**

**11-1-الدراسات العربية**

دراسة عبد الفتاح عبد النبي التناول الإعلامي لجرائم النخبة دراسة للنموذج المصري في الثمانينات" (عبد النبي عبد الفتاح 1991 )كتاب صادر عن دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة 1991 مصر سعى الكاتب من خلال هذا الكتاب إلى تناول أهم الجرائم المقترفة من طرف النخبة المصرية في سنوات الثمانينات من القرن الماضي.

[1]-. بدر أمحد. أصول البحث العلمي ومناهجه. القاهرة: المكتبة الأكادمية. (2004 .) ص348

قام الباحث برصد ذلك من خلال مجموعة من الصحف المصرية الواسعة الانتشار مثل جريدة الأهرام ورز يوسف والأخبار والجمهورية والمساء وركز على مدى اهتمام هذه الصحف بجرائم النخبة وكيفية المعالجة الإعلامية لها خلال سنوات الثمانينات.

دراسة بتول عبد العزيز رشيد دور الصحافة في تدعيم آليات الإستراتجية الوطنية لمكافحة الفساد دراسة تحليلية لجريدة البرلمان نموذجا في الفترة الممتدة من 01/06/2010 إلى30/06/2010" وهي مشروع ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير إعلام بجامعة بغداد.

استعرض الباحث من خلال الإشكالية المطروحة أهم المخاطر التي يمثلها الفساد للمجتمع والتي بدورها تهدد استقراره و للقضاء على هذه الظاهرة.

أكد الباحث على ضرورة تصميم استراتجيات وطنية لمكافحة الفساد الأخذ بعين الاعتبار الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا الحديثة واستغلال تطبيقاتها وقد أشار الباحث إلى أن وسائل الإعلام وخاصة الصحافة تلعب دورا أساسيا في التحول الديمقراطي وبناء وعي لدى المجتمع نظرا لأساليبها الاقناعية التي تساعد في مكافحة الفساد.

دراسة صديق الصادق الزين "المعالجات الصحفية للقضايا الاقتصادية، تناول الصحافة الخليجية لظاهرة غسل الأموال[1]": وهي رسالة لاستكمال متطلبات ماجستير صحافة بجامعة أم درمان ،بالسودان اعتمدت هذه الدراسة على الوصف الكمي والكيفي للمعالجات الصحفية في الصحافة الخليجية اليومية لظاهرة غسيل الاموال التي هي من أهم واخطر ظواهر الفساد.

[1]– الصادق الزين صديق. المعاجلات الصحفية للقضايا الاقتصادية، تناول الصحافة الخليجية لظاهرة غسل الأموال. السودان : رسالة ماجستري كلية الاعلام جامعة أم درما الإسلامية (2006 .)

استعمل الباحث المنهج التاريخي والاحصائي والمقارن، كما استخدم أدوات المقابلة والملاحظة الى جانب تحليل المضمون.

أبرزت الدراسة عن عدم اهتمام الصحافة الخليجية بظاهرة غسيل الأموال، كما أنها اكتفت بفن الخبر عن الفنون الصحفية الأخرى، وأرجع الباحث ذلك الى كون الصحافة الخليجية تمارس الرقابة الداتية والحدر في تناولها القضايا الاقتصادية وهو ما يضعف دورها في نظر الباحث.

أوصى الباحث من خلال هذه الدراسة الى ضرورة انفتاح الصحافة الخليجية أكثر، كما دعى الى اجراء دراسات مشابهة ومقارنة للظاهرة بالسودان.

**11-2-الدراسات الجزائرية:**

دراسة كهينة بركون "المعالجة الاعلامية للقضايا الاقتصادية الجزائرية دراسة تحليلية مقارنة لليوميات le financier, le maghreb, le chiffre d'affaire" (بركون كهينة 2017): وهي رسالة لنيل دكتوراه الطور الثالث في علوم الاعلام والاتصال بجامعة الجزائر 3، قامت الباحثة بدراسة مقارنة بين الصحف الاقتصادية الجزائرية في تناولها للقضايا الاقتصادية، وقد ارتكزت على نظرية الأطر الاعلامية التي استعملتها للتعرف على استخدام هذه الصحف للها والمقارنة بينها, وقد توصلت الباحثة في دراستها الى تركيز الصحف قيد الدراسة على نوع الخبر الصحفي مع اختيار الصحف الداخلية لتناول هذه المواضيع الاقتصادية، كما أبرزت الدراسة تنوع القوى الفاعلة التي اعتمدت عليها الصحف قيد الدراسة.

أوصت الباحثة في نتائج دراستها على تعزيز الاستثمار في الصحافة الاقتصادية ومرافقة التطور الدي يعرفه القطاع الاقتصادي، كما دعت الى ضرورة أن تتجاوز الصحافة

الاقتصادية نمط الأخبار والإعلام في معالجتها للقضايا الاقتصادية وادراج التحقيقات والاستقصاء للكشف أكثر عن حقيقة القضايا الاقتصادية وفي مقدمتها قضايا الفساد المالي.

دراسة عادل عزوزي "معالجة صحيفة الخبر لظاهرة الفساد الإداري في الجزائر، دراسة تحليلية عزوزي عادل( 2022) وهي أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث سعى خلالها الباحث الى معرفة طبيعة معالجة صحيفة الخبر الطاهرة الفساد الاداري في الجزائر، وقد استعمل أداة تحليل المضمون على عينة من أعداد جريدة الخبر الجزائرية خلال سنة 2019.

توصل الباحث في دراسته إلى أن الصحيفة قيد الدراسة قد اهتمت بظاهرة الفساد الاداري وكان للأخبار الجانب الأكبر في أسلوب معالجتها لهد الظاهرة، كما أن الانحرافات المالية كانت أكثر مواضيع الفساد الاداري تناولا بالصحيفة قيد الدراسة، وأنها تقترح تفعيل أجهزة وقوانين مكافحة الفساد كحلول لمعالجة الفساد الاداري بالجزائر.

أوصت الدراسة المؤسسات الصحفية إلى عدم الاكتفاء بنقل الأخبار فيما يتعلق بمعالجة القضايا المتعلقة بالفساد الاداري من أجل معالجة هذه الظاهرة بشكل معمق.

دراسة أسماء قرشوش الموضوعية في المعالجة الصحفية للثورات العربية في الصحافة المكتوبة دراسة تحليلية مقارنة" (قرشوش أسماء 2019) : وهي أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه سعت من خلالها الباحثة الى معرفة مدى موضوعية المعالجة الصحفية للأحداث التي جرت فيما يسمى بالربيع العربي، وقد استعانت الباحثة على أداة تحليل المضمون مرتكزة على نظرية الأطر الاعلامية لمعرفة الأطر التي استخدمتها الصحف قيد الدراسة في معالجتها لهذه الاحداث، كما ارتكزت كدلك على نظرية المسؤولية الاجتماعية لاعتبارها اهم النظريات التي عنيت بالموضوعية في الممارسة الاعلامية.

توصلت الدراسة الى وجود اهتمام نوعي للصحف قيد الدراسة بموضوع الثورات العربية كما توصلت الى التزام الصحف بالموضوعية عند تناولها لهذه الاحداث ولم تسجل أي تجاوزات من شأنها الحاق الضرر المادي والمعنوي للأفراد ما عدا بعض المواد المسجلة في صحيفة واحدة من صحف الدراسة.

دراسة حاجي عبد العالي "الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق تخصص قانون عام جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية سنة 2013.

استعرض الباحث من خلال الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة أهم العقبات والمعوقات التي تواجه مكافحة الفساد الإداري في الجزائر من الناحية العملية واهم أسباب فشل الإستراتجية الوطنية جهود لمكافحة الفساد الإداري التي وحسب رأيه جعلت الجزائر تحتل مراتب متأخرة في قائمة الدول الأكثر فسادا وبالرغم من الترسانة الضخمة من القوانين والتنظيمات المخصصة لمواجهة ظاهرة الفساد وجاءت هذه الدراسة لتساعد الباحثين والمتخصصين في هذا المجال في توجيه أعمالهم وتقويمها وإعادة بناء إستراتجية شاملة للحد من الفساد الإداري ومكافحته.

دراسة باديس بوشامة دور النخبة السياسية في المجتمع الجزائري بوشامة باديس( 2016) تتمثل هذه الدراسة في أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، وقد استدفت الدراسة معرفة دور النخبة السياسية في المجتمع الجزائري، انطلاقا من دراسة استطلاعية على ولاية قسنطينة.

اعتبرت الدراسة أن النخبة تمثل الأقلية التي تحكم الأغلبية في المجتمع وتحتكر القوة وتؤدي كافة الوظائف السياسية.

للوصول الى اهداف الدراسة استعمل الباحث الاستبيان الدي كان في غالبه عن طريق المقابلة وبعد مرحلة من الملاحظة خلال المرحلة الاستطلاعية.

خلصت الدراسة الى أن أغلبية المجتمع الجزائري غير راض على الصورة التي تقدمها النخبة السياسية عن نفسها، وغير راض كدلك عن الدور التي تلعبه هذه النخبة في المجتمع.

دراسة فتيحة حيمر "ظاهرة الفساد في الجزائر (1989-2013) (حيمر فتيحة، 2014): تمثل هذه الدراسة أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر 3، وقد تناولت تحليل ظاهرة الفساد في الجزائر، وذلك من خلال الاجابة على تساؤلات حول متى وكيف ولمادا الفساد في الجزائر؟ ما هي انواعه ومن يمارسه و ويساعد على ذلك؟ وما هي سبل التقليل منه **ومحاربته** ؟ .

خلصت الدراسة الى نتائج عديدة نذكر منها أن الفساد في الجزائر منتشر على غرار كثير من الدول، ويشارك فيه أطراف تعمل في شبكات منظمة من داخل وخارج الوطن، وأن ما زاد من تغديته ببلادنا عاملان اساسيان هما الإرهاب والعولمة.

أوصت الدراسة بتوصيات عديدة تهدف الى التقليل من ظاهرة الفساد بالجزائر أهمها اعتبار قضية محاربة الفساد قضية وطنية وجب مشاركة الجميع فيها بما في ذلك مكونات المجتمع المدني والصحافة وجميع أطراف المجتمع، كما دعت الدراسة في توصياتها كدلك الى مزيد من الشفافية وضرورة تخصص المحققين والمراقبين وتكييف القوانين والتشريعات بما يلائم العقلية والدهنية الجزائرية.

# الفصل الثاني
# معالجة الاعلامية عبر الصحف

**تمهيد :**

أضحت الصحافة المكتوبة، رغم التحولات التكنولوجية المتسارعة، أحد أبرز وسائل الإعلام التقليدية التي حافظت على مكانتها في التأثير على الرأي العام وصناعة الوعي الجمعي. فقد شكّلت، لعقود طويلة، الوسيلة الأساسية لنقل المعلومات وتفسيرها وتحليلها ضمن قالب مهني تحريري ينطلق من قواعد إخبارية واضحة. ويُعدّ موضوع "المعالجة الإعلامية" أحد أبرز العناصر المحورية التي تحدد مدى نجاعة الصحف المكتوبة في أداء وظيفتها، إذ تتجلى من خلال الطريقة التي يُعاد بها تقديم الواقع إلى القارئ، سواء عبر انتقاء المواضيع، أو كيفية عرضها، أو تحديد الزوايا التحريرية التي تعكس توجّهات الصحيفة ومواقفها. ومن هذا المنطلق، يتناول هذا الفصل عدّة محاور مفاهيمية تتعلّق بالصحافة المكتوبة من حيث تعريفها ووظائفها وأهدافها، لينتقل لاحقًا إلى تفصيل مفهوم المعالجة الإعلامية، مع إبراز خصائصها وأهميتها، لا سيما في التأثير على اتجاهات الرأي العام.

## 1 -مفهوم الصحافة المكتوبة:

### أولًا: التعريف اللغوي:

في اللغة العربية، الصحافة مشتقة من الفعل "صَحَفَ" أي كتب وجمع الصحف، وهي الأوراق التي تكتب فيها الأخبار وتنشر. قال ابن منظور" :*الصحيفة هي الورقة التي يُكتب فيها، وجمعها صحف، ومنها اشتُق اسم الصحافة كفن ومهنة.*"[1]

### ثانيًا: التعريفات الأكاديمية:

علي عبد الفتاح كنعان:

*"الصحافة المكتوبة هي كل نشر دوري مطبوع يحتوي على أخبار ومعلومات تتعلق بمختلف مظاهر الحياة، وتُعد وسيلة اتصال جماهيري تؤثر في الجماعات من خلال تقديم محتوى خبري وتحليلي موجه*[2].

**سعيد مكاوي:**

*الصحافة المكتوبة هي فن جمع الأخبار وتحريرها ونشرها في مطبوعات دورية، وتعتبر أحد روافد الإعلام الجماهيري المعتمد على الكلمة المكتوبة والصورة المطبوعة.*"[3]

**محمد عبد الحميد:**

" *هي عملية نشر مستمرة ومنظمة للمعلومات والتعليقات المطبوعة حول الأحداث الجارية بهدف إعلام الجمهور وتوجيهه وتكوين رأي عام مستنير.*"(4)

---

[1]- ابن منظور، *لسان العرب*، دار المعارف، القاهرة، مادة "صحف."

[2]- علي عبد الفتاح كنعان، *مدخل إلى الصحافة المكتوبة*، دار المسيرة، عمان، 2010، ص. 27.

[3]- سعيد مكاوي، *الصحافة والنشر*، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2007، ص. 19.

**ثالثًا: التعريفات القانونية:**

**تعريف اليونسكو:(UNESCO)**

*"الصحافة المكتوبة هي أداة تعبير حر تقوم على نشر الأخبار والمعلومات والآراء من خلال وسائل مطبوعة دورية، في إطار يحميه القانون ويضمن حريته ضمن حدود النظام العام واحترام حقوق الآخرين.*[1]

**المشرّع الجزائري (قانون الإعلام 2012):**

*الصحافة المكتوبة كل إصدار دوري عام أو متخصص يُطبع بصفة منتظمة ويهدف إلى نشر المعلومات أو الآراء أو التحاليل ويخضع للرقابة المهنية والمسؤولية القانونية.*[2]

**رابعًا: التعريفات التقنية/الوظيفية:**

- **إبراهيم إمام:**

*"الصحافة المكتوبة هي قناة اتصال جماهيري تعتمد على الطباعة الدورية لتقديم محتوى خبري وتحليلي وتفسيري وإعلاني، وتستهدف فئات متعددة داخل المجتمع) ٧.(*

- **مارشال ماكلوهان:(Marshall McLuhan)**

*"الصحافة المطبوعة هي امتداد بصري للحضارة، تخلق بيئة معرفية مسطّحة وموحدة، تنقل الإنسان من الشفاهية إلى العينيّة ومن اللحظة إلى التوثيق.*

[1]- محمد عبد الحميد، *الصحافة: الأسس والتطبيقات*، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004، ص. 36.

[2]- القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 12 جانفي 2012، المتعلق بالإعلام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، المادة 5.

**خامسًا: تعريفات إعلامية حديثة:**

**عبد الله العلي:**

*"الصحافة المكتوبة اليوم تشمل كل محتوى إعلامي يتم إنتاجه وفق قواعد التحرير الصحفي ويُنشر في مطبوعات، أو في شكلها الرقمي(PDF) ، مواقع إلكترونية) وتحافظ على أسلوب الصحف التقليدي.*

**أحمد يوسف:**

*"الصحافة المكتوبة هي مرآة المجتمع، تنقل نبض الشارع، وتشكّل مواقف المواطنين، وتتسم بالتحليل والعمق مقارنةً بوسائل الإعلام السريعة مثل الراديو والتلفزيون".*[1]

**حيث تعتبر** الصحافة المكتوبة من أبرز الوسائل الاتصالية التي نشأت مبكرًا في تاريخ الإعلام، وقد لعبت دورًا رياديًا في نشر المعرفة، وصناعة الرأي العام، وتوثيق الأحداث عبر الكلمة المطبوعة. ومنذ ظهورها في شكلها الأول كمنشورات دورية إخبارية، تطورت الصحافة المكتوبة إلى وسيلة متكاملة ذات أبعاد إخبارية وتثقيفية وتوجيهية، تمارس التأثير على الأفراد والمجتمعات.

من حيث المفهوم اللغوي، تُشتق كلمة "الصحافة" من الفعل "صحف"، أي كتب ونشر، وتدل على عملية جمع الأخبار وكتابتها ونشرها في مطبوعات. أما اصطلاحًا، فهناك عدة تعريفات توضح أبعادها المتعددة. فقد عرّفها الباحث فيليب غاودان Philippe Gaudin بأنها: "العملية التي تقوم على جمع ومعالجة ونشر المعلومات في شكل دوري عبر منشورات مطبوعة، بهدف إعلام الجمهور ومواكبته".[2]

[1]–أحمد يوسف، *إعلام اليوم: قراءة في وظائف الصحافة المعاصرة*، دار البصائر، الجزائر، 2017، ص. 102.

[2]– علي العبيدي، *الصحافة والنظم الإعلامية المعاصرة*، دار أسامة للنشر، عمان، 2011، ص. 55.

وفي السياق العربي، يرى الدكتور علي العبيدي أن الصحافة المكتوبة هي: "وسيلة اتصال جماهيري مكتوبة تعتمد على الطباعة الدورية لتقديم المضمون الإخباري والتحليلي في إطار منظم وموجّه". أما في الجزائر، فقد وصفها الباحث عبد الرحمن عزي بأنها "أداة اجتماعية اتصالية ساهمت في تشكيل الثقافة السياسية الجزائرية خلال فترات الاستعمار وما بعد الاستقلال، واستمرّت كفاعل مؤسساتي ضمن بنية المجتمع الحديث".

**البعد التاريخي والتقني:**

ظهرت الصحافة المكتوبة أول مرة في أوروبا خلال القرن السابع عشر، ثم تطورت عبر قرون لتشمل الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية والمتخصصة. وبفضل الطباعة وتوسّع التعليم، أصبحت الصحافة المكتوبة الوسيلة الأولى لنقل المعرفة وتشكيل الوعي. وقد واكبت التحولات السياسية والاجتماعية، إذ لعبت أدوارًا مركزية في الثورات، والحركات الإصلاحية، والنقاشات العمومية.

وفي الجزائر، تأسست أولى الصحف خلال الحقبة الاستعمارية مثل "لو كولونيال" و"لو سيتوان ألجيريان"، وكانت موجهة للجالية الفرنسية، في حين ظهرت صحف وطنية لاحقًا ناطقة بالعربية أمثال "البصائر" لعلماء جمعية العلماء المسلمين. بعد الاستقلال، توسعت الصحافة المكتوبة لتصبح أداة دولة في البداية، ثم شهدت انفتاحًا جزئيًا في التسعينات مع بروز صحف حرة كـ"الخبر" و"الوطن"[1].

[1]– عبد القادر سلامي، *الإعلام والصحافة في الجزائر المعاصرة*، دار الهدى، الجزائر، 2019، ص. 111.

## 2 –وظائف الصحافة المكتوبة:

تُعتبر الصحافة المكتوبة من أهم أدوات الاتصال الجماهيري التي مارست دورًا رياديًا في المجتمعات، منذ بواكير القرن التاسع عشر وحتى العصر الرقمي الحالي. ورغم المنافسة الشديدة من الإعلام الرقمي، لا تزال الصحافة الورقية تؤدي وظائف اتصالية متعددة، ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالحاجات المعرفية، الاجتماعية، والسياسية للفرد والمجتمع. وقد صنف العديد من الباحثين وظائف الصحافة المكتوبة ضمن أطر كلاسيكية وأخرى حديثة، تشمل وظائف إخبارية، تثقيفية، رقابية، توجيهية، ترفيهية، وتنموية.

### 2-1- الوظيفة الإخبارية

هي من أقدم وظائف الصحافة المكتوبة وأكثرها جوهرية، إذ تقوم بتجميع ونقل وتفسير الأخبار للمواطنين، مما يجعل الصحف وسيلة حيوية لفهم ما يجري داخل الوطن وخارجه. وقد أشار "شرام" إلى أن «الإعلام يربط الأفراد بمجتمعهم، ويمنحهم القدرة على مواكبة التغيرات من خلال المعلومات»[1]. كما يؤكد "ماكويل" و"سواب" أن "تقديم الأخبار يُعد الوظيفة الأساسية لأي وسيلة إعلام جماهيري".

### 2-2- الوظيفة التفسيرية والتثقيفية

لا تقتصر الصحافة على تقديم المعلومات الخام، بل تقوم أيضًا بتحليل وتفسير الأحداث من خلال مقالات الرأي، الافتتاحيات، الأعمدة السياسية، مما يعزز من وعي القارئ السياسي والاجتماعي. كما تسهم في نشر الثقافة العلمية والأدبية والفكرية. ويرى

[1] – Wilbur Schramm, *The Process and Effects of Mass Communication*, University of Illinois Press, 1960, p. 35.

"روجر فاولر" أن "الصحافة المكتوبة تقوم بعملية بناء معرفي مستمر للقراء، وتُسهم في بلورة رؤى فكرية متجددة".[1]

## 2-3- الوظيفة التوجيهية

تستخدم الصحافة المكتوبة أدواتها التحريرية في توجيه الرأي العام نحو قضايا وقيم معينة، سواء عبر اختيار زوايا المعالجة أو من خلال دعم أيديولوجيات محددة. وفي هذا الإطار، يرى "دومينيك" أن "الصحافة لا تعكس الواقع فقط، بل تُعيد تشكيله من خلال التأطير والانتقاء اللغوي".

## 2-4- الوظيفة الرقابية

تلعب الصحافة دور "السلطة الرابعة" عبر مراقبة الأداء السياسي والاقتصادي للمؤسسات، وكشف الفساد والانحرافات الإدارية، ما يجعلها عنصرًا رئيسيًا في ترسيخ الشفافية والمساءلة. وقد ذكر "جون ستيوارت ميل" أن "الصحافة الحرة هي شرط ضروري للديمقراطية، إذ تنبّه المجتمع للأخطاء والانتهاكات".[2]

## 2-5- الوظيفة الترفيهية

رغم طابعها الجاد، لم تغفل الصحافة المكتوبة الجانب الترفيهي من خلال صفحات المسابقات، القصص المصورة، الأبراج، وصفحات الفن والرياضة. وهي وظيفة تلبي حاجة القارئ إلى الاسترخاء والهروب المؤقت من الواقع. وقد ذهب "بروس وستلي" إلى أن "وظيفة الترفيه ليست تكميلية، بل تشكّل أحد أهم دوافع الإقبال على الصحافة المكتوبة".

[1]- مختاري عبد الغفور، "واقع الصحافة المكتوبة في الجزائر"، جامعة ورقلة، 2021 . ص63

[2]- زهير إحدادن، "الصحافة المكتوبة في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012 . ص80

### 2-6- الوظيفة الإنمائية

برزت هذه الوظيفة خصوصًا في دول العالم الثالث، حيث أصبحت الصحافة المكتوبة أداة لبناء التنمية الشاملة من خلال التوعية الزراعية، الصحية، والتعليمية. وبيّن "ألفين تافلر" أن "الإعلام المكتوب يملك قدرة استراتيجية على الدفع بعجلة التنمية إذا ما استُخدم توجيهًا نحو قضايا المجتمع.

### 2-6- وظيفة تشكيل الرأي العام

من خلال انتقاء الموضوعات، تحديد العناوين، وصياغة المعالجات، تساهم الصحافة في توجيه الرأي العام، سواء عبر الخطاب الصريح أو الإيحاءات الرمزية. وقد طور "ماكسويل ماكومبس" و"دونالد شو" نظرية ترتيب الأولويات (Agenda Setting) التي تنص على أن وسائل الإعلام لا تقول للجمهور "ما يفكر فيه"، بل "ما يفكر فيه حوله"، ما يعكس الدور الكبير للصحافة في تشكيل أجندة الرأي العام[1].

### 3 -مميزات الصحافة المكتوبة

الصحافة المكتوبة هي من أبرز وسائل الإعلام التي لعبت دورًا محوريًا في نقل المعلومات وتشكيل الرأي العام، خاصة في الجزائر والعالم العربي. تتميز هذه الوسيلة الإعلامية بعدة خصائص تجعلها فريدة ومؤثرة في المشهد الإعلامي[2].

### 3-1-التوثيق والديمومة

تُعتبر الصحافة المكتوبة مصدرًا موثوقًا للمعلومات، حيث تُوثّق الأحداث والوقائع بشكل دائم، مما يسمح بالرجوع إليها في أي وقت. هذا التوثيق يُسهم في الحفاظ على الذاكرة

[1]-زهري أسماء، "دور الصحافة المكتوبة في تكوين الرأي العام في الجزائر"، جامعة قسنطينة 3، 2018 . ص106

[2]- مختاري، عبد الغفور. "واقع الصحافة المكتوبة في الجزائر". جامعة ورقلة، 2021 .ص75

الجماعية للأمم. كما أشار الباحثون إلى أن الصحافة المكتوبة تُعدّ "أرشيفًا حيًا" للأحداث التاريخية والاجتماعية .

### 3-2- التحليل والتعمق

تُتيح الصحافة المكتوبة المجال للتحليل العميق والتفصيل في تناول القضايا، مما يُمكّن القرّاء من فهم الأبعاد المختلفة للمواضيع المطروحة. هذا التعمق يُساعد في تشكيل وعي نقدي لدى الجمهور[1] .

### 3-3-الانتشار الواسع والتأثير

رغم التحديات التي تواجهها، لا تزال الصحافة المكتوبة تحظى بانتشار واسع، خاصة في المناطق التي تعاني من ضعف البنية التحتية الرقمية. في الجزائر، تُعتبر الصحف المكتوبة وسيلة رئيسية للحصول على المعلومات، خاصة في المناطق الريفية .

### 3-4- التخصص والتنوع

تتميز الصحافة المكتوبة بتنوعها وتخصصها في مجالات متعددة، مثل السياسة، الاقتصاد، الرياضة، والثقافة، مما يُلبي اهتمامات فئات مختلفة من الجمهور. هذا التنوع يُعزز من قدرتها على الوصول إلى شرائح واسعة من المجتمع .

### 3-5-المصداقية والموثوقية

تحظى الصحافة المكتوبة بثقة الجمهور نظرًا لالتزامها بمعايير المهنية والموضوعية في نقل الأخبار. هذه المصداقية تُعزز من تأثيرها في تشكيل الرأي العام[2].

[1]- إحدادن، زهير. "الصحافة المكتوبة في الجزائر". ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012 . ص52

[2]-محفوظ، يمينة. "الصحافة المكتوبة: صناعة، دور وتحديات". المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 5، 2015 .ص92

## 4 -أهداف الصحافة المكتوبة :

الصحافة المكتوبة هي من أبرز أشكال الإعلام التقليدي التي حافظت على أهميتها رغم التطورات الرقمية المتسارعة، وذلك لما تقدّمه من محتوى تحليلي وتفسيري معمّق لا توفره غالبًا الوسائل السمعية البصرية أو الرقمية السريعة. وتكمن أهمية الصحافة المكتوبة في تعدد أهدافها وتنوّع وظائفها، مما يجعلها ركيزة أساسية في المجتمع، خصوصًا في البلدان النامية مثل الجزائر، حيث ما تزال الصحافة تلعب دورًا هامًا في بناء الرأي العام وتكريس قيم المواطنة والمساءلة. [1]

### 4-1-نقل المعلومات والأخبار

ان نقل الأخبار والمعلومات هو من الوظائف الأساسية والأولية للصحافة المكتوبة، حيث تعمل على جمع الأحداث من مصادر متعددة، وتحليلها، ثم تقديمها للقارئ بشكل دقيق ومنهجي. كما تساهم في تغطية القضايا الوطنية والدولية، وهو ما يسمح ببناء صورة واقعية وشاملة عن المحيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وتتميّز الصحافة المكتوبة بقدرتها على تقديم التفاصيل الدقيقة والوثائق المصاحبة للحدث، مما يمنحها مصداقية كبيرة مقارنة ببعض وسائل الإعلام الفوري[2].

كما أشار الباحث زهير إحدادن إلى أن: "الصحافة المكتوبة ليست مجرد ناقل للمعلومة، بل هي وسيط معرفي يساهم في خلق وعي جمعي عقلاني بالأحداث الجارية".

---

[1]- زهير إحدادن، *الصحافة المكتوبة في الجزائر: النشأة والتطور والدور*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص. 45.

[2]- عبد الغني بوعزيزي، *الصحافة والرأي العام في الجزائر*، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2، العدد 13، 2018، ص. 112.

### 4-2-تشكيل الرأي العام

تلعب الصحافة المكتوبة دورًا محوريًا في التأثير على توجهات الأفراد والجماعات، من خلال المقالات الافتتاحية، والعمود الصحفي، والتحقيقات، والمقابلات. فهي لا تكتفي بعرض الوقائع، بل توجّه المتلقي نحو استيعابها وتحليلها وربطها بسياقاتها العامة. وقد أكّدت العديد من الدراسات أن الصحافة المكتوبة في الجزائر، خاصة خلال المراحل السياسية الحساسة، كان لها تأثير بالغ في تحريك الرأي العام، سواء في اتجاه التأييد أو المعارضة.

في هذا السياق، يؤكد عبد الغني بوعزيزي أن "الصحافة الجزائرية المكتوبة شكّلت فضاءً مفتوحًا لتجاذبات الرأي خلال فترات التحول الديمقراطي، مما عزز من دورها كفاعل سياسي غير مباشر"[1].

### 4-3-الرقابة والمساءلة

تضطلع الصحافة المكتوبة بدور رقابي مهم، حيث تقوم بكشف التجاوزات والانتهاكات سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات، وتسلّط الضوء على قضايا الفساد وسوء التسيير، مما يجعل منها شريكًا فعليًا في الحوكمة. كما تُشكّل وسيلة ضغط غير رسمية تدفع المسؤولين نحو الالتزام بمبادئ الشفافية. وقد عُرفت بعض الصحف الجزائرية بدورها الفاعل في هذا المجال، مثل جريدة "الخبر" و"الوطن[2]."

ووفقًا لما أورده بلقاسم سلاطنية" :أدّت الصحافة الاستقصائية المكتوبة في الجزائر دورًا مؤثرًا في الدفع نحو المحاسبة الشعبية، وإن بحدود مرسومة بفعل الضغوط السياسية والقانونية".

[1]– بلقاسم سلاطنية، "الرقابة الإعلامية في الصحافة الجزائرية"، مجلة الإعلام المعاصر، جامعة قسنطينة 3، 2019، ص. 75.

[2]– بلقاسم سلاطنية، نفس المرجع السابق ، ص76

### 4-4-التثقيف والتوعية

تقوم الصحافة المكتوبة بوظيفة تربوية وتثقيفية لا تقل أهمية عن دورها الإخباري، إذ توفّر مساحات للمعرفة العامة، والشرح المبسّط للظواهر العلمية، والمفاهيم السياسية، والحقوق المدنية. كما تسهم في رفع مستوى الوعي الصحي والبيئي والاقتصادي، خصوصًا عبر الملفات الخاصة والملاحق المتخصصة التي ترافق بعض الجرائد.

تشير دراسة بن زادي كمال إلى أن "الصحافة المكتوبة في الجزائر أصبحت فضاءً لتوعية المواطن بمفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان، خصوصًا مع تزايد الأعمدة التوعوية في الصحف اليومية.

### 4-5-الترفيه والمتعة

لا يمكن إغفال الوظيفة الترفيهية للصحافة المكتوبة، فهي توفّر للقارئ فرصة للمتعة والتسلية من خلال القصص الأدبية، والطرائف، والألغاز، وصفحات الثقافة والفنون، ما يُساعد في تخفيف الضغط النفسي اليومي، ويجعل من الجريدة رفيقًا يوميًا للقارئ. ويكتسب هذا الجانب أهمية متزايدة في المجتمعات العربية التي تعاني من الضغوط الاجتماعية والسياسية[1].

تقول الباحثة ليلى بوزيدي في دراسة لها بجامعة الجزائر 3: "إن الحفاظ على الجانب الترفيهي في الصحف الجزائرية يساعد في خلق توازن نفسي ومعرفي لدى القارئ، ويشجعه على المواظبة في المتابعة اليومية".[2]

[1]- ليلى بوزيدي، "الصحافة المكتوبة بين الوظيفة الإخبارية والترفيهية"، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 3، 2020، ص. 67.

[2]– ليلى بوزيدي، نفس المرجع السابق ، ص69

## 5 -مفهوم المعالجة الإعلامية عبر الصحف المكتوبة

المعالجة الإعلامية هي من المفاهيم المحورية في ميدان الإعلام والصحافة، حيث تُشير إلى الطريقة التي يتم من خلالها تقديم الأحداث والقضايا والظواهر داخل المحتوى الإعلامي، وذلك وفقًا لاختيارات تحريرية، وخلفيات ثقافية، ومواقف أيديولوجية تحددها المؤسسة الإعلامية. وتكتسي المعالجة الإعلامية أهمية خاصة في الصحافة المكتوبة، بالنظر إلى طابعها التحليلي واللغوي العميق، وقدرتها على تقديم المعلومات في إطار بنيوي منظَّم يهدف إلى التأثير في المتلقي وتوجيهه[1].

يعرف حسن عماد مكاوي المعالجة الإعلامية بأنها "الأسلوب الذي تتبعه وسائل الإعلام في تقديم مضمون معين، وكيفية تنظيم هذا المضمون، وشكل إخراجه، بما يخدم اتجاهًا معينًا أو رؤية خاصة حول القضية المثارة"[2]. وهو ما يُبرز أن المعالجة الإعلامية لا تقتصر على مضمون الخبر فحسب، بل تشمل أيضًا اللغة المستعملة، العناوين، ترتيب المعلومات، الصور، وحتى الموضع داخل الصفحة.

أما في السياق الجزائري، فيُعرّف الباحث بلقاسم سلاطنية المعالجة الإعلامية بأنها: "الآلية التي تستخدمها الصحف المكتوبة لإعادة بناء الواقع من خلال عملية انتقائية للمضامين، وتوظيفها في إطار سردي يخدم الخط التحريري للمؤسسة الصحفية"[2]. هذا التعريف يركز على جانبين أساسيين: الأول هو البعد الانتقائي الذي تنطوي عليه العملية الإعلامية، والثاني هو ارتباط المعالجة بالسياق التحريري العام للجريدة.

من زاوية سوسيولوجية، تُعد المعالجة الإعلامية انعكاسًا للخطاب الصحفي الذي يعكس بدوره الخلفيات الثقافية والسياسية والاجتماعية للمؤسسة الإعلامية. فكل صحيفة

---

[1]- حسن عماد مكاوي، *الاتصال والإعلام الجماهيري*، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2007، ص. 154.

[2]- بلقاسم سلاطنية، "مقاربات في المعالجة الإعلامية للقضايا السياسية بالصحافة الجزائرية"، مجلة الإعلام المعاصر، جامعة قسنطينة 3، العدد 4، 2020، ص. 43 .

تسعى من خلال معالجتها للقضايا إلى تكريس منظور معيّن قد يكون رسميًا أو نقديًا أو تحليليًا، وهو ما يُفسّر التفاوت في تغطية نفس الحدث بين صحيفة وأخرى[1].

وفي هذا الإطار، يؤكد فيرديناند تويسو أن "الإعلام لا ينقل الواقع كما هو، بل يعيد بناءه وفق منظوره الخاص". وتبرز الصحافة المكتوبة كوسيلة متميزة في هذا البناء السردي للواقع نظرًا لقدرتها على التوسيع والتحليل واستعمال أدوات تحريرية متنوعة كالافتتاحية، المقال التحليلي، الكاريكاتير، والتحقيقات الاستقصائية.

من جانب آخر، تُستخدم المعالجة الإعلامية لتوجيه المتلقي، حيث توظف الصحف استراتيجيات تحريرية ونفسية بهدف التأثير في مواقفه وسلوكياته، وذلك من خلال الإلحاح على بعض القضايا، أو تكرار مصطلحات معينة، أو استخدام أساليب إثارة وتعاطف. وهذا ما عبّر عنه نعمان بوقرة في دراسته عن الصحافة الجزائرية بقوله: "المعالجة الصحفية ليست فقط تمثيلًا للواقع، بل أيضًا سلاحًا ثقافيًا ناعمًا يُستعمل لتكييف وعي القارئ"[2].

وعلى مستوى الأجناس الصحفية، تختلف أنماط المعالجة من جنس إلى آخر؛ فالمقال الإخباري يتجه نحو الحياد والدقة، بينما يحمل المقال الافتتاحي والمقال التحليلي وجهة نظر واضحة، في حين ينفتح التحقيق الصحفي على معطيات ميدانية ورؤى متعددة.

ولذلك، فإنّ المعالجة الإعلامية تتجاوز نقل الوقائع إلى صناعتها وتوجيهها، إذ تساهم في تشكيل الأجندة الإعلامية(Agenda Setting) ، وتحديد القضايا الجديرة

[1]– نعمان بوقرة، *الإعلام وتشكيل الوعي الجمعي في الجزائر: دراسة تحليلية*، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2019، ص. 101.

[2]– أحمد يوسف، "مدخل إلى تحليل المحتوى الإعلامي"، مجلة البحوث الإعلامية، جامعة بغداد، العدد 11، 2015، ص. 37.

بالاهتمام، بل وإسقاط الضوء على زوايا دون أخرى. وهو ما يجعلها موضوعًا مركزيًا في دراسات الاتصال وتحليل الخطاب[1].

## 6 -خصائص المعالجة الإعلامية في الصحافة المكتوبة

تنطوي المعالجة الإعلامية على مجموعة من الخصائص التي تؤثر في طبيعة المحتوى الإعلامي، وتحدد كيفية تقديمه للجمهور بطريقة تحقق أهدافه التربوية والإعلامية. ويمكن تلخيص أبرز هذه الخصائص فيما يلي:

### 6-1-الانتقائية والدقة في اختيار الموضوعات

تتمثل خاصية الانتقائية في قدرة الصحافة المكتوبة على اختيار القضايا والأحداث التي تهم الجمهور بشكل دقيق ومدروس، مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية لهذه الموضوعات في السياق المحلي والإقليمي والدولي. ويقوم الصحفيون بتحليل المعلومة والتحقق من صحتها قبل معالجتها إعلاميًا، ما يرفع من مصداقية الصحافة المكتوبة ويجعلها مرجعًا هامًا للمعلومة الصحيحة.

*ويشير عبد اللطيف (2018) إلى أن الانتقائية في الصحافة المكتوبة تمثل آلية أساسية لضبط جودة المحتوى وتوجيه اهتمام القارئ نحو القضايا الحيوية*[2].

### 6-2-الموضوعية والحيادية

تمثل الموضوعية والحيادية من أهم مبادئ المعالجة الإعلامية في الصحافة المكتوبة، حيث يسعى الصحفي إلى تقديم الأخبار والتحليلات بعيدًا عن الانحياز أو التأثيرات

[1]-بوزيد لعرج، "التحليل الكيفي للمعالجة الصحفية في الصحف الجزائرية"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تبسة، العدد 21، 2022، ص. 85.

[2]- عبد اللطيف، محمد .**أساسيات الصحافة المكتوبة: الانتقائية ودورها في الإعلام** .دار الفكر العربي، الجزائر. 2018 ، ص147

الشخصية أو السياسية. هذه الخاصية تساهم في بناء ثقة القارئ وتمكينه من تكوين رأي مستنير.

*وترى فاطمة الزهراء (2019) أن الحيادية في المعالجة الإعلامية تساعد في رفع مستوى النضج الإعلامي لدى الجمهور.*[1]

### 6-3-التوثيق والاعتماد على المصادر الرسمية

تتميز الصحافة المكتوبة باعتمادها الكبير على التوثيق والمصادر الرسمية، سواء كانت تقارير حكومية، بيانات رسمية، أو مقابلات مع خبراء، ما يعزز مصداقية الخبر ويعطيه قوة أكبر مقارنة بوسائل إعلام أخرى.

*وقد أوضح الكاتب الجزائري مصطفى شريف (2020) أن التوثيق يشكل عنصرًا جوهريًا في جودة المعالجة الإعلامية الصحفية*[2].

### 6-4-التعمق والتحليل

على عكس وسائل الإعلام الأخرى التي قد تقتصر على عرض الأخبار السريعة، توفر الصحافة المكتوبة مساحة أوسع للتحليل والتفسير، إذ تتيح للصحفي استعراض خلفيات الأحداث، وشرح الأسباب والنتائج، وتحليل تأثيراتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

*كما تؤكد دراسات العربي (2021) على أن عمق المعالجة في الصحافة المكتوبة يساعد الجمهور على فهم أفضل للقضايا المعقدة*[3].

---

[1]- الزهراء، فاطمة ،**موضوعية الإعلام وأثرها على الجمهور** .مجلة الإعلام العربي، العدد 45، 2019ص 112-130.

[2]- شريف، مصطفى، **تحديات التوثيق في الصحافة المكتوبة بالجزائر** .جامعة الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 22. 2020 ص58

[3]- العربي، حسن ، **تحليل الإعلام المكتوب: أساليب وممارسات** .دار الهدى، بيروت. 2021 ، ص47

### 6-5-الاستمرارية والتوثيق الزمني

تتمتع الصحافة المكتوبة بخاصية الاستمرارية في متابعة الموضوعات والقضايا على مدى الزمن، مما يسمح ببناء سجلات تاريخية وإعلامية متتابعة، وهو ما يساعد الباحثين والقارئين في الرجوع إليها كمرجع موثوق.

*ويشير الخبير الإعلامي الجزائري جمال بوراس (2017) إلى أن الصحافة المكتوبة تشكل أرشيفًا هامًا للتاريخ الإعلامي والاجتماعي*[1].

### 6-6-اللغة والأسلوب الأدبي

تعتمد الصحافة المكتوبة على لغة معيارية سليمة تجمع بين المهنية والوضوح، مع اعتماد أساليب أدبية تحفز القارئ على التفاعل مع المحتوى، وهذا ما يجعلها مختلفة عن المحتوى المسموع أو المرئي.

*وترى الباحثة سميرة بوشعيب (2019) أن الأسلوب الأدبي في الصحافة المكتوبة يعزز من قدرة القارئ على الاستيعاب والتمثيل الذهني للمادة الصحفية*[2].

### 6-7-المرونة في العرض والتنظيم

تتيح الصحافة المكتوبة مرونة كبيرة في تنظيم المادة الإعلامية، حيث يمكن عرض الأخبار في عناوين رئيسية، تقارير متعمقة، مقالات رأي، وأعمدة صحفية، ما يضمن تنوعًا إعلاميًا يلبي حاجات مختلفة من الجمهور.

*وقد أكد الباحث العربي سامي يوسف (2018) أن هذه المرونة تجعل الصحافة المكتوبة وسيلة إعلامية قابلة للتكيف مع مختلف الأهداف والرسائل.*[3]

---

[1]– بوراس، جمال .**دور الصحافة المكتوبة في التوثيق التاريخي** .مجلة الإعلام والثقافة، العدد 10. 2017 ص13

[2]– بوشعيب، سميرة .**الأسلوب الأدبي في الصحافة المكتوبة** .مجلة دراسات إعلامية، جامعة وهران. 2019، ص67

[3]– يوسف، سامي، **تنوع عرض الأخبار في الصحافة المكتوبة** .دار الفكر، القاهرة. 2018ص41.

### 6-8-التأثير في تشكيل الرأي العام

تتمتع المعالجة الإعلامية في الصحافة المكتوبة بقدرة فاعلة على التأثير في تشكيل الرأي العام، من خلال تقديم المعلومات الدقيقة، والتحليلات الموضوعية التي تحفز النقاش المجتمعي، وتوجيه السلوكيات والاتجاهات.

*ويشير الدكتور أحمد الحاج (2020) إلى أن الصحافة المكتوبة تلعب دورًا أساسيًا في بلورة وعي مجتمعي متوازن ومدروس*[1].

## 7- أهمية المعالجة الإعلامية في تشكيل الرأي العام

وتبرز أهمية المعالجة الاعلامية في ضوء قدرتها على تحديد اتجاهات الأفراد والمجتمعات إزاء الأحداث الجارية، وبناء مواقف جماعية أو فردية تؤثر في القرار السياسي والاجتماعي والثقافي.

### 7-1-بناء الوعي الجماهيري وتوجيهه

تمتلك الصحافة المكتوبة قوة كامنة في صياغة وعي الأفراد، وذلك من خلال اختيار القضايا التي تُغطى وطريقة تقديمها وتحليلها. فالإعلام لا يكتفي بنقل الأحداث، بل يعيد إنتاجها من خلال التأطير والتفسير، مما يؤثر بشكل مباشر في كيفية إدراك الجمهور لها. *ويؤكد الباحث الجزائري "محمد صالحي" أن المعالجة الصحفية تُعدّ أداة لصنع المعنى الاجتماعي للحدث، مما يجعلها طرفًا فاعلًا في توجيه الإدراك الجمعي نحو قضايا بعينه.*[2]

### 7-2-تحديد الأجندة الإعلامية :

[1]- الحاج، أحمد ، **تأثير الصحافة المكتوبة في تشكيل الرأي العام** .مركز الدراسات الإعلامية، الجزائر. 2020 ص90

[2]- صالحي، محمد ، *التحليل الإعلامي وتوجيه الرأي العام: دراسة تطبيقية على الصحافة الجزائرية* .دار الهدى، الجزائر. 2016ص62

تلعب المعالجة الإعلامية دورًا رئيسيًا في نظرية "وضع الأجندة" أو(Agenda Setting) ، حيث تقرر وسائل الإعلام المكتوبة ما يجب أن يفكر فيه الناس، وليس فقط ما يعرفونه. عندما تُكرر الصحف طرح موضوع معين، فإنها تدفعه إلى صدارة الاهتمام العام، وتؤثر بذلك في أولويات الرأي العام.

*ويذهب "ماكومبس وشو" – مطورا نظرية وضع الأجندة – إلى أن وسائل الإعلام لا تخبر الناس ماذا يفكرون، ولكنها تخبرهم بما يفكرون فيه.*

## 7-3-تأثير الإطار الإعلامي:

الإطار الذي تقدم به الصحافة المكتوبة قضية معينة له أثر نفسي ومعرفي كبير على المتلقي. إذ إن اختيار الصحفي للمفردات، وترتيب العناوين، وطرق التقديم، كلها تؤثر في تفسير القارئ للحدث.

*ويشير الباحث الجزائري "بلقاسم لحرش" إلى أن الإطار الإعلامي لا ينقل فقط الوقائع، بل يُعيد بناءها عبر زوايا معينة توجّه إدراك المتلقي وتفاعله معه[3].[1]*

## 7-4-الاستجابة العاطفية والتأثير الوجداني

تلعب الصحافة المكتوبة دورًا مهمًا في خلق استجابات وجدانية لدى الجمهور، من خلال اللغة، والصور، وسرد القصص الواقعية، وهو ما يُساهم في خلق نوع من التماهي أو الاستفزاز العاطفي، يؤثر في مواقف الأفراد ويُشكّل رأيهم.

*وقد أوضحت دراسة أجراها "عادل عبد الغني" أن التقارير الإنسانية في الصحف تملك قدرة فائقة على إثارة الوعي الأخلاقي وتحفيز الفعل الجماعي.[2]*

---

[1]– لحرش، بلقاسم، *الإطار الإعلامي في الصحافة المكتوبة وتأثيره على تشكيل التصورات* .مجلة الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر2018 .ص17

[2]– عبد الغني، عادل ، *تأثير المعالجة العاطفية للأحداث في تشكيل الرأي العام: دراسة حالة* .مجلة الإعلام العربي، القاهرة. 2019 ، ص27

### 7-5-المساهمة في تشكيل القرار السياسي والمجتمعي

تساهم المعالجة الإعلامية الرصينة في دعم صناعة القرار من خلال تزويد الرأي العام بمعلومات دقيقة، وتحليلات معمقة، تساعد المواطنين على التفاعل النقدي مع الشأن العام، واتخاذ مواقف مبنية على وعي وفهم.

*وفي هذا السياق، يذكر الدكتور "عبد الحميد براهيمي" أن الصحافة الجزائرية المكتوبة كانت في كثير من المحطات حاسمة في بلورة مواقف جماهيرية ضاغطة، خاصة في مراحل التحول السياسي[5].*

### 7-6-تنمية التفكير النقدي ومكافحة الإشاعة

من خلال تقديم معلومات موثوقة وتحقيقات معمقة، تساهم الصحافة المكتوبة في مواجهة الأخبار الزائفة، وتدعيم قدرة القارئ على التمييز بين الرأي والحقيقة. كما تشجع على التفكير النقدي إزاء الظواهر الاجتماعية والسياسية.

*وترى الباحثة "هدى القريشي" أن الصحافة المكتوبة الجزائرية تملك، رغم التحديات، القدرة على ممارسة دور رقابي تثقيفي يحفّز المجتمع على غربلة المعلومة بدل قبولها بشكل سلبي.[1]*

[1]-القريشي، هدى (*دور الصحافة المكتوبة في مكافحة الإشاعة وتعزيز التفكير النقدي* .مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة. 2020 ، ص71

**خلاصة الفصل :**

خلص هذا الفصل إلى أن الصحافة المكتوبة، على الرغم من المنافسة الرقمية، ما زالت تحتفظ بدورها الفعال في تشكيل الوعي الجماهيري، لا سيما من خلال عمليات المعالجة الإعلامية التي تضفي على المادة الصحفية طابعًا تحليليًا يلامس اهتمامات الجمهور ويدفعهم إلى التفاعل مع الأحداث. وقد بيّن الفصل أن المعالجة الإعلامية ليست مجرد نقل للأخبار، بل هي عملية انتقائية وتفسيرية تهدف إلى التأثير والإقناع من خلال توظيف أساليب تحريرية متنوعة. كما تبين أنّ هذه المعالجة ترتكز على خصائص مهنية مثل الدقة والموضوعية، وتُوجَّه غالبًا بحسب السياسات التحريرية للمؤسسة الصحفية. ولعل أبرز ما توصل إليه الفصل، هو أن المعالجة الإعلامية في الصحافة المكتوبة تلعب دورًا حاسمًا في صناعة الرأي العام وتوجيهه، مما يجعلها أحد أهم أدوات التأثير الجماهيري في المشهد الإعلامي المعاصر.

# الفصل الثالث
# الفساد السياسي

**تمهيد :**

الفساد السياسي هو من أخطر مظاهر الفساد وأكثرها تأثيرًا على استقرار الدول وتماسك المجتمعات، إذ يتجاوز في آثاره حدود التلاعب المالي والإداري ليطال البنية السياسية والمؤسساتية للدولة. ويُعتبر الفساد السياسي أحد العوائق الكبرى أمام تحقيق الحكم الرشيد، وتكريس الديمقراطية، وضمان العدالة الاجتماعية. فعندما تتحوّل الوظائف السياسية إلى أدوات للثراء غير المشروع أو لخدمة المصالح الخاصة بدل الصالح العام، يفقد المواطن ثقته في النظام السياسي، وتنهار قيم الشفافية والمساءلة.

في السياق الجزائري، يشكّل الفساد السياسي تحديًا حقيقيًا أمام جهود التنمية والإصلاح، لا سيما في ظل التراكم التاريخي لقضايا الفساد الكبرى التي طالت مسؤولين رفيعي المستوى. ويتطلب فهم هذه الظاهرة دراسة عميقة لماهيتها، وأشكالها المختلفة، والعوامل التي تؤدي إلى تفشيها، وكذلك آليات مواجهتها سواء على المستوى الوطني أو عبر التعاون الدولي. كما لا يمكن فصل الفساد السياسي عن الأنواع الأخرى للفساد كالإداري والاقتصادي، نظرًا لعلاقة التداخل والتأثير المتبادل بينها.

لذلك، يهدف هذا الفصل إلى تحليل ظاهرة الفساد السياسي من خلال الوقوف على تعريفاتها، وبيان أوجهها المختلفة، والتعمق في أسبابها، وارتباطها بأنواع الفساد الأخرى، مع تخصيص حيز لدراسة حالته في الجزائر، واقتراح بعض الآليات المعتمدة أو الممكنة لمكافحته.

## 1 -ماهية الفساد السياسي :

يشكّل الفساد السياسي إحدى أكثر صور الفساد تعقيدًا وتأثيرًا على البناء المؤسسي للدول، وهو من الظواهر التي تُضعف الديمقراطية، وتُقوض دولة القانون، وتُجهض آليات الحكم الرشيد. فالفساد السياسي لا يقتصر على أعمال الرشوة أو اختلاس المال العام، بل يتجاوز ذلك ليشمل كافة السلوكات التي يقوم بها الفاعلون السياسيون—من سلطات تنفيذية وتشريعية وحتى حزبية—بغية تحقيق منافع خاصة أو حزبية أو طبقية، من خلال استغلال مناصبهم أو التأثير في السياسات العامة والقرارات السيادية[1].

ويُعرف الفساد السياسي في أدبيات القانون العام والسياسة بأنه: **"كل فعل يصدر عن مسؤول منتخب أو معين يستخدم فيه موقعه السياسي أو سلطته لتحقيق منافع شخصية أو لخدمة مصالح فئوية، بما يؤدي إلى انتهاك القواعد القانونية والأخلاقية التي تنظّم العمل السياسي وتسيير الشأن العام"**[1]. ويتسع مفهوم الفساد السياسي ليشمل تعطيل مسارات المساءلة، تقويض استقلالية القضاء، التدخل في عمل الصحافة، واستعمال الدولة كأداة لخدمة التحالفات الزبونية والولاءات العشائرية أو الحزبية[2].

وفي هذا الإطار، تُعرّف منظمة الشفافية الدولية الفساد السياسي بكونه: **"إساءة استعمال السلطة السياسية لتحقيق مصالح خاصة، سواء على صعيد تمرير قوانين، تعيينات، تخصيص موارد، أو تسهيل صفقات مشبوهة، مما يخلّ بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص"**[2].

ومن زاوية فقهية، يرى الأستاذ "روبرت كليتنر (Robert Klitgaard) "أن الفساد السياسي هو نتيجة ثلاثية مركبة :**الاحتكار + السلطة التقديرية – المحاسبة**، أي أن الفساد السياسي يظهر عندما تحتكر النخبة السياسية الموارد، وتتصرف فيها بحرية واسعة دون

[1]– عارف، بشير .*الفساد السياسي في الوطن العربي: المظاهر والآثار*، دار ابن النديم، الجزائر، 2017، ص. 21.

[2]– بن يوسف، سامي. "الفساد السياسي: مظاهره ومخاطره"، *مجلة العلوم السياسية والقانون*، العدد 18، 2022، ص. 201.

رقابة فعّالة[3]. أما المفكر "صامويل هانتنغتون"، فقد أشار إلى أن الفساد السياسي يكون أكثر فتكًا في المجتمعات التي تعرف تحولًا سياسيًا غير منضبط، حيث تغيب الهياكل المؤسساتية القادرة على تنظيم العلاقة بين السلطة والمجتمع[1].

## 2 -أوجه الفساد السياسي :

تتعدّد أوجه الفساد السياسي بشكل يعكس تعقيداته وتجذّره في بنية السلطة والمؤسسات، حيث لا يُمارس الفساد السياسي فقط عبر الرشوة أو الاختلاس، بل يتّخذ مظاهر أكثر خطورة، تتصل بتشويه آليات الحكم الديمقراطي، والتلاعب بقرارات الدولة، وتقييد الإرادة الشعبية، وتعطيل عمل الرقابة والمساءلة. ويُعتبر تحديد أوجه الفساد السياسي مدخلًا أساسيًا لفهم طبيعته وآليات اشتغاله ضمن النظم السياسية المختلفة.

ومن أبرز أوجه الفساد السياسي:

### 2-1-التلاعب بالانتخابات

ويعتبر من أخطر مظاهر الفساد السياسي، إذ يؤدي إلى إنتاج سلطات فاقدة للشرعية الشعبية، حيث يُمارَس هذا النوع من الفساد من خلال تزوير نتائج الانتخابات، التلاعب بقوائم الناخبين، استخدام المال السياسي في شراء الأصوات، أو التحكم في مؤسسات الإشراف على الانتخابات. وغالبًا ما تُستغل الأجهزة الإدارية والأمنية والإعلام العمومي للتأثير على إرادة الناخبين، مما يُنتج مؤسسات تمثيلية غير حقيقية[1].

[1]- سبتي، نوال. "الفساد السياسي في الجزائر من خلال بعض القضايا الكبرى"، *مجلة القانون والعلوم السياسية*، جامعة الجزائر 1، العدد 13، 2021، ص. 111.

### 2-2-المحسوبية والزبونية في التعيينات السياسية

يُقصد بها منح المناصب الحكومية العليا على أساس الولاء السياسي أو العائلي أو الجهوي، لا على أساس الكفاءة والمهنية. وهو ما يؤدي إلى ضعف الأداء المؤسساتي، وانهيار مبدأ تكافؤ الفرص، ويجعل من المناصب العليا وسيلة لتكريس النفوذ السياسي وليس لخدمة المصلحة العامة.[1]

### 2-3-استغلال المال العام والصفقات العمومية

في هذا الشكل، يُوظف السياسيون مواقعهم من أجل توجيه الصفقات العمومية لصالح شركات تابعة لهم أو لأقاربهم أو لممولّي حملاتهم الانتخابية، وذلك خارج إطار الشفافية والمنافسة. وتُعدّ هذه الممارسة من أخطر آليات استنزاف المال العام وإنتاج طبقة من رجال الأعمال الموالين للنظام السياسي[2].

### 2-4-التحكّم في القضاء والإعلام

من أوجه الفساد السياسي استعمال السياسيين لمؤسسات القضاء والإعلام كأدوات لترهيب الخصوم، أو تبييض الفساد، أو التغطية على الانتهاكات. ويُستخدم القضاء أحيانًا لإصدار أحكام انتقائية، أو لتجميد ملفات فساد مقابل الولاءات، كما يُستخدم الإعلام الرسمي والخاص الموالي لنشر الدعاية السياسية وطمس الحقائق.

### 2-5-سنّ تشريعات تخدم المصالح الخاصة

قد يقوم السياسيون، خصوصًا في الأنظمة غير الديمقراطية، بصياغة قوانين تخدم مصالحهم الاقتصادية أو تحصّنهم من المساءلة. مثل تشريعات الإعفاءات الضريبية، أو

---

[1]- هارون، عبد الله .*الفساد السياسي وأثره على الشرعية الانتخابية*، دار الأيام، الأردن، 2020، ص. 45.

[2]- عز الدين، عبد الرحمن .*المال والسياسة في الوطن العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016، ص. 78.

قوانين الحصانة، أو تلك التي تُقيّد الإعلام والمجتمع المدني. وهذا الشكل من الفساد السياسي يُظهر كيف يمكن للفساد أن يتغلف بغطاء "قانوني".

### 2-6-تضارب المصالح واستعمال النفوذ

يتجلّى حين يحتفظ المسؤولون السياسيون بمصالح شخصية (شركات، استثمارات، أسهم...) تتعارض مع مسؤولياتهم في إدارة الشأن العام، مما يجعلهم يصدرون قرارات أو يمرّرون صفقات لصالحهم دون الإفصاح عن ذلك، وهو ما يُخالف مبادئ النزاهة والحياد[1].

### 2-7-التحالفات الزبونية والولاءات الشخصية

تُمارس الأنظمة الفاسدة سياسة بناء التحالفات الزبونية، عبر توزيع الريع والمنافع والمناصب لمجموعات وأفراد مقابل الولاء السياسي، بما يُنتج "نظام فساد سياسي مركزي" يتحكم في كل مفاصل الدولة، ويحول دون قيام أي رقابة حقيقية[7].

### 2-8-عرقلة مؤسسات الرقابة والمساءلة

تُعطّل الأنظمة الفاسدة المؤسسات الرقابية كالبرلمان، ومجالس المحاسبة، وهيئات مكافحة الفساد، عبر إضعاف صلاحياتها أو إخضاعها لسلطة تنفيذية محتكرة، مما يجعل من هذه المؤسسات واجهة شكلية لا تؤدي دورها الرقابي الحقيقي، وبالتالي تنتفي الشفافية في الحكم[2].

[1]- عبد الحميد، سامية. "تضارب المصالح في العمل السياسي"، *مجلة الحوكمة والشفافية*، العدد 5، 2022، ص. 112.

[2]-بن عودة، يوسف. "مكافحة الفساد في الأنظمة السلطوية"، *مجلة القانون والعلوم السياسية*، العدد 11، 2022، ص. 210.

## 3-أسباب الفساد السياسي

يتجذّر الفساد السياسي في عمق البُنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث لا ينشأ من فراغ بل يُعدّ نتيجة تفاعل معقّد لعوامل متعددة، ترتبط بطبيعة النظام السياسي، وضعف المؤسسات الرقابية، وانتشار ثقافة الإفلات من العقاب، وغيرها من الأسباب التي تؤدي إلى تآكل الحكم الرشيد وتعطيل مبادئ الشفافية والمساءلة. ومن أجل تفكيك ظاهرة الفساد السياسي، لا بد من تحليل أسبابه وفق أبعاد مختلفة، تتداخل فيها العوامل البنيوية والثقافية والمؤسساتية.

### 3-1-ضعف الحكم الديمقراطي ومؤسسات الرقابة

يعتبر غياب الديمقراطية وضعف أجهزة الرقابة من أبرز العوامل المولّدة للفساد السياسي، إذ أن السلطات غير المنتخبة أو التي تُنتخب ضمن بيئة انتخابية غير نزيهة تميل إلى احتكار السلطة والموارد، دون الخضوع لآليات رقابة حقيقية. وعندما تكون السلطة التنفيذية غير خاضعة لمساءلة البرلمان أو القضاء أو الإعلام، تزداد فرص التلاعب بالقرارات واستخدام النفوذ لتحقيق مصالح ضيقة.[1]

### 3-2-غياب الشفافية والإفلات من العقاب

تُسهم البيروقراطية المعتمة وغياب الإفصاح المالي وتضارب المصالح في إخفاء أنشطة السياسيين المشبوهة. وتُظهر العديد من التقارير أن الفساد يتغذى على مناخ الإفلات من العقوبة، حيث يتم إغلاق الملفات أو تمييعها أو استغلال القضاء لصالح المتورطين، مما يُغري الفاعلين السياسيين بارتكاب المزيد من الانتهاكات دون خشية المساءلة.[2]

---

[1]- عبد الله، هارون .*الفساد السياسي وأثره على الشرعية الانتخابية*، دار الأيام، عمان، 2020، ص. 63.

[2]- بوشوارب، عبد الغني .*الفساد في الجزائر: واقع وآفاق المكافحة*، دار الهدى، الجزائر، 2019، ص. 102.

### 3-3- الطبيعة الريعية للأنظمة السياسية

في الأنظمة الريعية، يُستخدم الريع النفطي أو المساعدات الأجنبية كوسيلة لتوزيع المنافع وترسيخ الولاءات السياسية، بدلًا من تأسيس عقد اجتماعي يقوم على الضرائب والتمثيل الشعبي. وهنا تُصبح الموارد أداة في يد النخبة الحاكمة لمكافأة الموالين وإقصاء المعارضين، مما يفتح المجال لتفشي الفساد داخل مفاصل الدولة.[1]

### 3-4-تسييس الإدارة وتوظيفها لخدمة السلطة

حين تتحول الإدارة العمومية من جهاز لخدمة المواطن إلى أداة بيد السياسيين، تُفقد حيادها واستقلاليتها، ويُصبح تعيين المسؤولين فيها مبنيًا على الولاءات لا الكفاءات، مما يُنتج فسادًا إداريًا يتغذى على فساد سياسي، ويُسهم في تعطيل الإصلاحات وتقويض مبادئ دولة القانون.

### 3-5-التحالف بين المال والسياسة

أحد أخطر الأسباب التي تُنتج الفساد السياسي هو العلاقة الزبونية بين رجال الأعمال والسياسيين. حيث يُموَّل السياسيون من قبل لوبيات اقتصادية مقابل تمرير صفقات أو قوانين أو حماية المصالح، ما يُفرغ السياسات العامة من مضمونها ويُحوّل القرار السياسي إلى سلعة تُباع وتشترى.[2]

### 3-6-الضعف الثقافي والمجتمعي تجاه الفساد

تلعب الثقافة السياسية دورًا هامًا في نشوء الفساد، حيث تنتشر أحيانًا ثقافة "التبرير" أو "التعايش" مع الممارسات الفاسدة، من خلال قبول المحاباة والوساطة والرشوة كوسائل

---

[1]- رزق، نادر. "الأنظمة الريعية والفساد السياسي"، *مجلة الاقتصاد السياسي والتنمية*، العدد 10، 2020، ص. 144.

[2]- عبد الرحمن، نجلاء. "البيروقراطية وتسييس الإدارة"، *مجلة الحوكمة العربية*، العدد 5، 2022، ص. 120.

طبيعية للحصول على الحقوق. ويؤدي غياب الوعي العام والمجتمع المدني القوي إلى خلق بيئة اجتماعية متسامحة مع الفساد بدلًا من مقاومته.[1]

### 3-7-غياب الإرادة السياسية للإصلاح

رغم وجود هيئات لمكافحة الفساد في كثير من الدول، إلا أن هذه الهيئات تبقى شكلية في غياب إرادة حقيقية داخل دوائر الحكم لإصلاح النظام السياسي ومحاسبة المتورطين مهما كانت مناصبهم. وغالبًا ما يُستعمل خطاب مكافحة الفساد كوسيلة لتصفية الخصوم السياسيين، لا كأداة لإصلاح حقيقي.

### 3-8-الضعف المؤسسي والقانوني

في كثير من الدول، تُعاني التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد من الغموض أو القصور، ولا توفّر الحماية الكافية للمبلّغين أو للصحفيين الاستقصائيين، مما يجعل ملاحقة الفساد أمرًا صعبًا أو محفوفًا بالمخاطر، ويمنح الفاسدين غطاء قانونيًا للإفلات من المحاسبة.[2]

[1]- عز الدين، عبد الرحمن .*المال والسياسة في الوطن العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016، ص. 91.

[2]- غريب، حسن. "ثقافة الفساد في المجتمع العربي"، *مجلة العلوم الاجتماعية*، العدد 12، 2021، ص. 87.

## 4 -علاقة الفساد السياسي بأنواع الفساد الأخرى

العلاقة بين الفساد السياسي وأنواع الفساد الأخرى هي علاقة جدلية وتفاعلية، تقوم على التأثير المتبادل والتغذية الراجعة، إذ يمثل الفساد السياسي غالبًا النواة الصلبة التي تتفرع منها أنماط أخرى من الفساد، مثل الفساد الإداري، والاقتصادي، والمالي، وحتى القضائي. ولا يمكن فهم انتشار الفساد بمختلف أشكاله دون إدراك موقع الفساد السياسي بوصفه الحاضنة التي تؤطر هذه الممارسات وتحميها وتشرعنها في أحيان كثيرة. [1]

### 4-1-الفساد السياسي كأب للفساد الإداري

حين يتغلغل الفساد في المستويات العليا للسلطة السياسية، ينعكس ذلك على سلوك الموظفين العموميين، إذ تُصبح المحاباة معيارًا للتعيين والترقية، لا الكفاءة أو الاستحقاق. فيُنتج ذلك جهازًا إداريًا هشًا ومسيّسًا يخدم السلطة لا المواطن، وهو ما يتجلى في انتشار الرشوة، واستغلال المنصب، وتعطيل مصالح المواطنين لتحقيق مكاسب خاصة. ويرى "روبرت كلتغارد" أن الفساد الإداري غالبًا ما يكون نتيجة مباشرة لضعف الحوكمة السياسية، حيث تصبح الإدارة مرآة لسلوك القادة السياسيين.[2]

### 4-2- الفساد السياسي والفساد الاقتصادي

يتشابك الفساد السياسي مع الفساد الاقتصادي من خلال عمليات تخصيص غير شفافة للثروات والصفقات والامتيازات، حيث يتم توجيه المشاريع العمومية والصفقات الكبرى لصالح رجال أعمال مقربين من السلطة، مما يفضي إلى اقتصاد ريعي غير منتج، تتحكم فيه قوى النفوذ بدل قوانين السوق. وتُبرز تجربة الجزائر في هذا السياق حالات مثل فضيحة

---

[1]- داني، سمير .*الفساد الانتخابي في العالم العربي*، مركز رؤية للتنمية السياسية، بيروت، 2020، ص. 41.

[2]- عبد القادر، يوسف .*الفساد الإداري في العالم العربي: الأسباب والتحديات*، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2021، ص. 87.

"سوناطراك" التي مزجت بين استغلال المنصب السياسي وتضخيم الصفقات الاقتصادية لصالح أطراف محمية سياسيًا.

### 4-3-الفساد السياسي والفساد المالي

يتجسد الترابط بين الفساد السياسي والفساد المالي في ممارسات مثل اختلاس الأموال العمومية، التهرب الضريبي المُمنهج، أو تغاضي الأجهزة الرقابية عن التحقيق في التجاوزات المالية لمسؤولين سياسيين. وغالبًا ما تُسخّر البنوك العمومية كأداة تمويل غير مشروع لمشاريع خاسرة أو وهمية تعود لمتنفذين سياسيين، مما يؤدي إلى نزيف مالي مستمر في موازنة الدولة.[1]

### 4-4-الفساد السياسي والفساد القضائي

تُشكّل السلطة القضائية إحدى الضحايا المباشرة للفساد السياسي، إذ يسعى بعض السياسيين إلى التأثير على القرارات القضائية أو تعيين قضاة موالين لهم، بما يضمن حماية مصالحهم وتصفية خصومهم. وحين يُسيّس القضاء، يفقد استقلاليته، ويتحول إلى أداة انتقام لا وسيلة عدالة، مما يُفرغ منظومة مكافحة الفساد من مضمونها.[2]

### 4-5-الفساد السياسي والفساد الانتخابي

أحد أبرز تجليات العلاقة العضوية بين الفساد السياسي وباقي أشكال الفساد يظهر في التلاعب بالاستحقاقات الانتخابية، حيث تُستخدم الأموال غير المشروعة، والتزوير، وشراء الأصوات، والإعلام الموجه، من أجل الوصول إلى السلطة أو الاحتفاظ بها. وتُصبح

---

[1]- بوشوارب، عبد الغني .*الفساد في الجزائر: واقع وآفاق المكافحة*، دار الهدى، الجزائر، 2019، ص. 113.

[2]- مصطفى، عبد الرحمن. "الفساد المالي: مداخل النظرية والتطبيق"، *المجلة العربية للشفافية والحوكمة*، العدد 3، 2022، ص. 66.

العملية الانتخابية في هذه الحالة مجرّد واجهة شكلية تُخفي صراعًا محمومًا على المصالح، بدلًا من كونها آلية ديمقراطية للتداول السلمي على الحكم.[1]

### 4-6-الفساد السياسي كحاضنة للفساد المؤسسي

يُنتج الفساد السياسي بيئة مؤسساتية فاسدة، حيث تُصبح القوانين غير مُفعلة، وتُفرّغ أجهزة الرقابة من استقلاليتها، وتُقوَّض آليات الشفافية. فبدلًا من أن تكون الدولة أداة لتنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، تُصبح خاضعة لنزوات ومصالح النخبة السياسية، مما يؤدي إلى تقويض الدولة القانونية وتحويلها إلى شبكة ولاءات شخصية وفئوية

### 5 -حجم الفساد السياسي في الجزائر :

يشكّل الفساد السياسي في الجزائر تحديًا بنيويًا خطيرًا يقف حجر عثرة أمام أي مسعى حقيقي نحو التنمية الشاملة والحكم الراشد، وهو ليس وليد اللحظة، بل يُعتبر نتيجة لتراكمات تاريخية منذ الاستقلال سنة 1962. إلا أن تفشيه بلغ ذروته خلال العقود الثلاثة الأخيرة، خاصة في ظل مناخ يتسم بضعف الشفافية، وانعدام المحاسبة، وهيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات، وتغوّل شبكات النفوذ المالي والسياسي داخل مؤسسات الدولة.[2]

فقد تكرّس مع الوقت نمط من الحكم اتّسم بغلبة الولاءات الشخصية على الكفاءة، مما أدى إلى تسييس الإدارة، واستغلال المناصب العمومية لتحقيق مكاسب خاصة، حيث أصبح الوصول إلى مراكز القرار خاضعًا لاعتبارات غير موضوعية، كالقرابة والزبونية والانتماء

[1]- الطيب، نوال. "الاستقلالية القضائية في ظل الأنظمة الفاسدة"، *مجلة القانون والسياسة*، جامعة قسنطينة، العدد 17، 2021، ص. 55.

[2]- بوشوارب، عبد الغني، *الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار والآليات*، دار الهدى، الجزائر، 2021، ص. 41.

السياسي، بدلًا من معايير الكفاءة والاستحقاق. وهو ما ساهم في تشكيل بنية موازية داخل الدولة تعمل وفق منطق المصالح لا المؤسسات.[1]

تشير البيانات الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية إلى التدهور المستمر لوضعية الجزائر في مؤشر مدركات الفساد(CPI) ، حيث صنفت الجزائر في المرتبة 116عالميًا من أصل 180 دولة سنة 2023، بتحصيلها 33نقطة فقط من أصل 100، مما يضعها في خانة الدول التي تعاني من فساد ممنهج وعميق. والأسوأ من ذلك، أن أغلب تقارير الشفافية الدولية تشير إلى أن الفساد في الجزائر يرتكز بدرجة أكبر في المستويات العليا للسلطة، حيث تُتخذ القرارات الكبرى في منأى عن الرقابة والمحاسبة، وتُمنح الامتيازات على أسس ولائية وسياسية أكثر من كونها اقتصادية أو قانونية.

من أبرز الأدلة التي تكشف عن حجم هذا الفساد السياسي، تفجر العديد من القضايا الضخمة بعد الحراك الشعبي الذي اندلع في فبراير 2019، والذي طالب بإسقاط النظام ومحاسبة رموزه. فقد طفت إلى السطح ملفات ثقيلة كشفت حجم التلاعب بالمال العام واستغلال السلطة، أبرزها:

- قضية سوناطراك، التي تورط فيها مديرون ووزراء، وتم فيها الكشف عن رشاوى دولية وعمولات ضخمة تتجاوز مئات الملايين من الدولارات لصالح مسؤولين جزائريين في صفقات الطاقة.
- فضيحة بنك الخليفة، التي تم فيها اختلاس ما يزيد عن مليار دولار، عبر شبكة واسعة من المتورطين من رجال المال والإدارة العليا.[2]

[1]– زغيمي، عبد الكريم، "الحوكمة ومكافحة الفساد السياسي في الجزائر"، *مجلة السياسة والقانون*، جامعة المسيلة، عدد 17، 2020، ص. 133.

[2]– حمدي، ناصر، *قضية بنك الخليفة: تحليل نقدي للمنظومة المالية والسياسية*، دار الحكمة، الجزائر، 2018، ص. 92 .

كما شهدت الجزائر بعد الحراك محاكمات لعدد من رجال الأعمال المقربين من مراكز القرار السياسي، مثل:

- علي حداد، رئيس منتدى رؤساء المؤسسات(FCE) ، الذي وُصف بأنه "رجل النظام بامتياز"، حيث استفاد من صفقات ضخمة دون مناقصات.
- يسعد ربراب، أحد أغنى رجال الأعمال في إفريقيا، الذي واجه قضايا تتعلق بتهرب ضريبي وتضخيم فواتير.
- الإخوة كونيناف، الذين استحوذوا على مشاريع بنى تحتية حساسة بفضل قربهم من دوائر صنع القرار.[1]

لكن وعلى الرغم من هذه المحاكمات، فإن العديد من الملاحظين يشككون في كونها تمثل تحولًا جذريًا نحو مكافحة الفساد، معتبرين أن الكثير منها له طابع انتقائي وتصفية حسابات داخلية، خاصة في ظل غياب آليات فعلية لاستقلالية القضاء، واستمرار التعتيم على التحقيقات ذات الطابع السياسي العميق.[2]

من جهة أخرى، فإن تقارير الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته (ONPLC) تُظهر ارتفاع عدد التبليغات عن ممارسات فساد، خاصة في قطاعي الصفقات العمومية والعقار، إلا أن غياب قاعدة بيانات علنية شاملة وغياب ثقافة الإبلاغ لدى المواطنين، إلى جانب ضعف الحماية القانونية للمبلّغين، يجعل من الصعب قياس الحجم الحقيقي للفساد السياسي، خصوصًا أن الكثير من الجرائم السياسية تتم داخل "المنطقة الرمادية" من الدولة.[3]

هذا الواقع أفرز آثارًا مباشرة وعميقة على الدولة والمجتمع، من بينها:

---

[1]– النهار أونلاين، "قضايا رجال الأعمال: تفكيك شبكة المصالح"، 13 سبتمبر 2020.

[2]– بوعلاق، رشيد، "هل تحققت العدالة الانتقالية بعد الحراك؟"، *مجلة القانون والمجتمع*، جامعة الجزائر 1، عدد 25، 2022، ص. 57.

[3]– تقرير الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته(ONPLC) ، 2023، ص. 11.

- تآكل الثقة بين المواطن والدولة، حيث يرى العديد من الجزائريين أن السياسة أصبحت أداة لتحقيق المكاسب الفردية لا خدمة الصالح العام.
- فشل مشاريع التنمية، نتيجة تسريب الموارد نحو شبكات الفساد بدل توجيهها نحو الخدمات الأساسية.
- هشاشة المؤسسات، نتيجة تغلغل الفساد في دواليب التسيير الإداري والسياسي، مما يعمّق ظاهرة "الدولة العميقة."
- هروب الكفاءات نحو الخارج بسبب انسداد الأفق واستشراء الزبونية والمحسوبية.

ولعلّ أخطر ما في حجم الفساد السياسي في الجزائر أنه تحوّل من ممارسة فردية إلى "نظام غير رسمي" يُعيد إنتاج نفسه عبر آليات ثقافية وسياسية واقتصادية، مما يجعل من الضروري، كما يؤكد عدد من الباحثين، الشروع في إصلاحات سياسية حقيقية تُكرّس فصل السلطات، واستقلال القضاء، وحرية الإعلام، وتفعيل المجتمع المدني كرقم فاعل في المراقبة والمحاسبة.[1]

## 6- آليات مكافحة الفساد السياسي

يمثل الفساد السياسي أحد أخطر أنواع الفساد، بالنظر إلى طبيعته المركبة، وارتباطه المباشر بهرم السلطة ومراكز القرار، مما يمنحه حصانة نسبية ويُصعّب من عملية كشفه ومكافحته. وانطلاقًا من خطورته، تبنت الدول مجموعة من الآليات التشريعية، المؤسساتية، المجتمعية والدولية لمواجهته، بهدف ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة والحكم الراشد. وفي السياق الجزائري، ورغم محاولات الإصلاح، لا تزال ظاهرة الفساد السياسي راسخة في البنية المؤسساتية، الأمر الذي يتطلب آليات متعددة الأبعاد ذات طابع بنيوي وتنفيذي.

[1]- العياشي، خديجة، "هجرة الكفاءات والفساد السياسي في الجزائر"، *المجلة الجزائرية للعلوم السياسية*، عدد 6، 2021، ص. 108.

### 6-1-الآليات التشريعية والقانونية

تعتبر البنية القانونية حجر الزاوية في مكافحة الفساد السياسي، عبر سن تشريعات واضحة تُجرّم كافة أشكال الفساد بما فيها استغلال النفوذ، تضارب المصالح، والتمويل السياسي غير المشروع. وفي الجزائر، يمثل القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته الإطار الأساسي الذي يُجرّم عددًا من الأفعال المرتبطة بالفساد السياسي، مثل استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مصالح شخصية، والرشوة في القطاع العام والخاص، والإثراء غير المشروع، وتضارب المصالح، إلى جانب تقديمه آليات تعاون دولي بشأن استرداد الأموال المنهوبة.[1]

لكن رغم أهمية هذا القانون، إلا أن التطبيق العملي له ظل يواجه صعوبات عديدة، أبرزها ضعف الإرادة السياسية، وانعدام الشفافية في التعامل مع القضايا الكبرى، إضافة إلى غموض بعض المصطلحات القانونية مثل "تضارب المصالح" و"الإثراء غير المشروع"، ما يفتح المجال أمام التأويل القضائي.[2]

### 6-2-الآليات المؤسساتية: الهيئات والسلطات الرقابية

من بين أهم الأدوات المؤسساتية لمكافحة الفساد السياسي، إنشاء هيئات مستقلة مكلفة بالرقابة والتحقيق والتوعية. وفي الجزائر، تم إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته (ONPLC) بموجب نفس القانون السالف الذكر، وهي مكلفة بتلقي الشكاوى،

[1]- القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، سنة 2006.

[2]- بوزيان، نورة. "الفساد السياسي في الجزائر: دراسة تحليلية"، *مجلة القانون والسياسة*، جامعة قسنطينة، العدد 17، 2019، ص 155.

إجراء دراسات تحليلية، وتقديم توصيات. غير أن ضعف الاستقلالية الإدارية والمالية، وغياب سلطة الإلزام، قلّص من فعاليتها.[1]

إضافة إلى ذلك، تملك الجزائر هيئات قضائية متخصصة مثل القطب الجزائي الوطني الاقتصادي والمالي، المكلف بالتحقيق في قضايا الفساد الكبرى، وقد نشط هذا الجهاز بعد حراك 22 فبراير 2019، حيث تمت محاكمة مسؤولين سياسيين ورجال أعمال بارزين. إلا أن فعالية هذه القطب رهينة بتوافر ضمانات استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية، وهي مسألة لا تزال محل جدل واسع، رغم بعض التعديلات الدستورية التي نصت على تقوية سلطة القضاء في دستور 2020.[2]

### 6-3-الشفافية والوصول إلى المعلومة

يُعتبر ضمان الشفافية وتمكين المواطن من الاطلاع على المعلومات العمومية من أهم الآليات لمكافحة الفساد السياسي. فكلما تم تعزيز الحق في الوصول إلى المعلومة، كلما أمكن رصد التجاوزات والتجاوزات المحتملة. غير أن الجزائر، على الرغم من النص على هذا الحق في دستور 2016 و2020، إلا أنها لا تملك قانونًا فعالًا يحدد شروط وطرق ممارسة هذا الحق، ما يجعل الإدارات تميل نحو حجب المعلومات بدلاً من نشرها.[3]

### 6-4-دور الإعلام والمجتمع المدني

يلعب الإعلام، لاسيما الصحافة الاستقصائية، دورًا فاعلًا في كشف ممارسات الفساد السياسي، من خلال نشر التحقيقات وتحفيز الرأي العام. كما يساهم المجتمع المدني من

[1]- العربي، عبد الحكيم. "دور الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في تكريس الشفافية"، *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، جامعة الجزائر 1، العدد 12، 2021، ص 81.

[2]- بن ملوكة، سفيان. "إصلاح القضاء في الجزائر بين النص والتطبيق"، *مجلة القانون العام*، جامعة وهران، العدد 6، 2022، ص 92.

[3]- سعدي، هشام. "الوصول إلى المعلومة كآلية للوقاية من الفساد في الجزائر"، *المجلة الجزائرية للحوكمة والتنمية*، العدد 5، 2020، ص 41.

خلال منظمات الرقابة والمناصرة في ممارسة ضغط أخلاقي وسياسي على صناع القرار. إلا أن البيئة التشريعية والسياسية في الجزائر لا تزال تُقيّد هذا الدور، من خلال قوانين تقيد حرية الصحافة، وعدم توفير الحماية القانونية للصحفيين والمبلغين عن الفساد، إضافة إلى هشاشة منظمات المجتمع المدني من حيث التمويل والاستقلالية.[1]

### 6-5-نزاهة الانتخابات وتجديد النخبة

تشكل الانتخابات الحرة والنزيهة وسيلة فعالة لمحاربة الفساد السياسي، من خلال تمكين المواطنين من اختيار ممثلين نزهاء قادرين على محاسبة السلطة التنفيذية. إلا أن التجربة الانتخابية في الجزائر شابها تاريخيًا عدد من الاختلالات، من بينها التزوير، التلاعب بالنتائج، وتحيّز الإدارة، مما سمح بإعادة إنتاج النخب الفاسدة بدل محاسبتها(٧). فإصلاح النظام الانتخابي، وتفعيل الرقابة القضائية والإعلامية على مراحل الانتخابات، شرط لا غنى عنه لتحقيق التغيير السياسي الحقيقي.

### 6-6-الالتزامات الدولية والتعاون القضائي

تشكل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003 إطارًا دوليًا هامًا ألزم الجزائر على مواءمة تشريعاتها مع المعايير الدولية في مجالات متعددة، منها الشفافية، التعاون الدولي، استرداد الأموال، وحماية المبلغين. كما تتيح الاتفاقية آليات للمساعدة القانونية المتبادلة، وتبادل المعلومات بشأن الفساد العابر للحدود. غير أن تفعيل هذه الالتزامات

[1]– شريط، نادية. "حرية الصحافة والفساد السياسي في الجزائر"، *مجلة الدراسات الإعلامية*، جامعة مستغانم، العدد 11، 2021، ص 73.

يقتضي توفر سلطة قضائية مستقلة، وإرادة سياسية جادة لا تخضع للانتقائية في تطبيق العدالة[1].

### 6-7-إصلاحات بنيوية: من الشعار إلى الفعل

أثبتت التجارب المقارنة أن القضاء على الفساد السياسي يتطلب إصلاحًا جذريًا على مستويات متعددة، تشمل:

- تعزيز استقلال القضاء عبر إبعاد المجلس الأعلى للقضاء عن الهيمنة التنفيذية.
- تجريم فعلي للإثراء غير المشروع مع إلزام كبار المسؤولين بالتصريح بممتلكاتهم.
- سن قانون شامل لحماية المبلغين يوفر ضمانات قضائية وأمنية.
- مأسسة المساءلة من خلال رقابة فعالة للبرلمان، والمجالس المنتخبة، والهيئات المالية.
- حرية الصحافة كأداة رقابة شعبية لا غنى عنها.

وفي ظل غياب هذه الشروط البنيوية، تبقى جميع الآليات الحالية شكلية وغير قادرة على تفكيك شبكات الفساد السياسي المتغلغلة في بنية الدولة.

[1]- زرمان، يوسف. "الفساد الانتخابي في الجزائر: مظاهره وآثاره"، *مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية*، جامعة سطيف، العدد 9، 2020، ص 67.

**خلاصة الفصل :**

لقد بيّن هذا الفصل أن الفساد السياسي يمثل تهديدًا حقيقيًا للديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية، حيث يؤدي إلى تآكل شرعية الدولة، ويقوض الثقة في مؤسساتها، ويشجع على تفشي أنماط أخرى من الفساد في باقي قطاعات المجتمع. وتتجلى أوجه الفساد السياسي في مظاهر متعددة، منها المحسوبية، والرشوة في التعيينات، وتضارب المصالح، وتزوير الانتخابات، وهي ممارسات تمسّ جوهر العملية السياسية ومبدأ تكافؤ الفرص.

كما أظهر التحليل أن للفساد السياسي أسبابًا هيكلية تتعلق بضعف الرقابة، وغياب الإرادة السياسية، واستغلال الثغرات القانونية، فضلاً عن العوامل الثقافية والمجتمعية التي قد تبرّر هذه الممارسات أو تتسامح معها. وقد ثبت من خلال التجربة الجزائرية أن الفساد السياسي لم يكن مجرد انحراف فردي، بل جزء من منظومة متكاملة ساهمت في تفشيه بفعل ضعف مؤسسات الرقابة، وغياب الشفافية، واستغلال النفوذ من قبل المسؤولين.

ولمواجهة هذه الظاهرة، يجب اعتماد مقاربة شاملة تعتمد على تقوية أدوار القضاء، والبرلمان، والمجتمع المدني، والإعلام، إلى جانب تبني قوانين صارمة لحماية المبلغين ومكافحة تضارب المصالح. ويظل الوعي السياسي والثقافي لدى المواطن ركيزة أساسية في بناء مناعة مجتمعية ضد الفساد، لأن القضاء عليه يتطلب جهودًا جماعية وإصلاحًا سياسيًا حقيقيًا.

# الفصل الرابع
# الجانب الميداني للدراسة

**أولا: الإجراءات المنهجية للدراسة**

**1. منهج الدراسة:**

تصنف هذه الدراسة ضمن مجال الدراسات الوصفية فإلى جانب الوصف تهدف إلى تصنيف البيانات والحقائق، وتفسيرها وتحليلها تحليلا شاملا واستخلاص نتائج ودلالات مفيدة.

وتعرف ايضا بأنها " الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحديد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة.[1]

وتعرف أيضا" الوسيلة التي يمكننا عن طريقها الوصول إلى الحقيقة أو مجموعة من الحقائق في أي موقف من المواقف ومحاولة اختبارها للتأكد من صلاحيتها في مواقف أخرى وتعميمها لنصل إلى ما يطلق عليه اصطلاح نظرية وهي هدف كل بحث علمي. [2]

ولقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي الذي يعرف بأنه " هو المنهج الذي يقوم على وصف ظاهرة من الظواهر المدروسة وهذا من أجل الوصول إلى أسبابها والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج والتعميمات وذلك من أجل تجميع البيانات وتنظيمها وتحليلها[3]

ويعتبر منهج المسح من أنسب المناهج العلمية ملاءمة للدراسات الوصفية بصفة عامة، ذلك أنه يستهدف تسجيل وتحليل، وتفسير الظاهرة، بعد جمع البيانات اللازمة والكافية

[1]– رجاء وحيد دويدري: البحث العلمي –اساسياته النظرية وممارساته، ط1، دار الفكر بدمشق، سوريا، 2000، 129.

[2] – مروان عبد المجيد ابراهيم: أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، ط1، عمان مؤسسة الورق، الاردن، 2000، ص 68.

[3] – سعد سلمان المشاهدي : مناهج البحث العلمي، ط1، دار الكتاب الجامعي، دولة الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية اللبنانية، 2007، ص 162.

عنها، وعن مجموع عناصرها، من خلال مجموعة من الإجراءات المنظمة التي تحدد نوع البيانات ومصدرها، وطرق الحصول عليها[4] .

**2. أدوات الدراسة:**

إن الشائع حول أدوات البحث العلمي هو "أنها تلك الوسائل المختلفة، التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات والبيانات المستهدفة في البحث، ضمن استخدامه لمنهج معين أو أكثر، وأما الباحث موريس انجرس، فحدد أدوات البحث العلمي كما يلي (الملاحظة والمقابلة الاستبيان والتجربة وتحليل المضمون، والتحليل الإحصائي).[5]

فالأداة المناسبة لمعالجة إشكالية الدراسة هي أداة تحليل المضمون، لأننا نتعامل مع مادة إعلامية بغية تحليلها في إطار منهجي منظم .ويعرّف تحليل المضمون بأن للمحتوى أسلوب بحث يهدف إلى الوصف الموضوعي المنتظم، والكمي الظاهر للاتصال [6]

**3. فئات التحليل:**

وللإجابة على تساؤلات الدراسة، اخترنا الفئات التالية:

**فئة الموضوع** :تعد هذه الفئة من الفئات المهمة في دراسات تحليل المضمون، حيث تساعد في معرفة مراكز الاهتمام في الوسيلة الإعلامية، لتجيب على إشكالية الدراسة والتساؤلات المرتبطة بها

وركزنا في دراستنا على تفتيت بعض الفئات المندرجة ضمن فئة الموضوع، وهي فئتي تأثيرات المخدرات وفئة التصنيفات وفئة الأماكن التي تعرف انتشارا كبيرا في الجزائر ومصادر المعلومات وفئة أساليب التعامل مع قضايا الفساد بالنسبة للسياسيين وهذا يعود نظرا لتنوع المؤشرات المندرجة ضمنهما، وحضورهما الكبير ضمن عينة الدراسة.

---

[4]– عبودة عبد الله العسكري: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار النمير دمشق، سوريا، 2002، ص 11

[5] –أحمد بن مرسلي : مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2007، ص 202 .

[6] – محمد منير حجاب: المعجم الإعلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط6، القاهرة،مصر، 2004، ص ص 15/14

**فئة مصادر المعلومات** :والمقصود بها مصادر الحصول على المعلومة من خلال الاشخاص الذين استندت إليهم الصحيفة في الحصول على معلومات حول الموضوع، أو لتحليل الظاهرة ومناقشة تأثيراتها.

**وحدات التحليل** :استخدمنا وحدة الفكرة لاستخراج فئات الموضوع، أما بالنسبة لوحدة العد، فاستخدمنا التكرار.

**مجتمع الدراسة** :يشمل جميع عناصر ومفردات المشكلة أو الظاهرة قيد الدراسة ويقصد به تحديد الموضوع الذي سيدرسه الباحث بأبعاده المكانية والزمانية وفي دراستنا فإن مجتمع البحث هو الإعلام الجزائري الإلكتروني من خلال الموقع الالكتروني لجريدة الشروق

**4. عينة الدراسة**

يستعمل مجتمع البحث في الحياة عموما، لدلالة على تجمع سياسي، أو جغرافي أو طبيعي ويستخدم في البحث العلمي للدلالة على مجموعة من الفئات التي تشترك في خصائص محددة.[7]

بعد اطلاعنا على عينة من المواقع الإعلامية الإلكترونية الجزائرية، وباستخدام تقنية البحث الإلكتروني عن طريق الكلمات المفتاحية، والذي شمل المواقع الإلكترونية التي تحضى بمتابعة كبيرة ( الشروق أون لاين والنهار أون لاين، البلاد نت، الخبر، سبق برس)، توصلنا إلى أن موضوع الفساد السياسي نطرحه من خلال موقع الشروق أون كوحدة للعينة.

**5. الإطار الزمني للعينة**

:تتضمن العينة كل المواضيع التي نشرت في موقع الشروق أون لاين عبر موقعها الالكتروني الخاص وبالتالي أخذنا كل المواضيع.

[7] – محمد بكر نوفل محمد ابو عواد، التفكير والبحث العلمي، ط 1، دار المسيرة، الأردن، 2010، ص 2.

**ثانيا: تحليل وتفسير النتائج**

بعد تحديد الإجراءات المنهجية، وجمع البيانات وتفريغها نأتي إلى مرحلة تحليل وتفسير الجداول

**المحور الأول : فئات الشكل**

**الجدول رقم 01 يوضح موقع موضوع فساد النخبة الحاكمة في الموقع الالكتروني لجريدة الشروق**

| الموقع | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| بداية الموقع | 43 | %91.48 |
| وسط الموقع | 04 | %8.51 |
| المجموع | 47 | %100 |

بالاعتماد على الجدول رقم) 01(، الذي يوضّح موقع موضوع فساد النخبة الحاكمة ضمن الترتيب البنائي في الموقع الإلكتروني لجريدة الشروق، يمكن تقديم التحليل الأكاديمي التالي: يعرض الجدول توزيع موضوعات فساد النخبة الحاكمة في موقع جريدة الشروق الإلكتروني بحسب موضعها داخل واجهة الموقع، وذلك وفقًا لمكان النشر من حيث الترتيب، سواء في بداية الموقع أو في وسطه .وقد أظهرت النتائج أن غالبية المواضيع قد وردت في مقدمة الموقع بنسبة 91.48%، مقابل نسبة ضئيلة فقط 8.51%ظهرت في منتصف الصفحة أو أقسام ثانوية. بالنسية المعالجة في بداية الموقع )91.48(% حيث تُعد هذه النسبة دلالة واضحة على الأولوية التحريرية العالية التي توليها جريدة الشروق الإلكترونية لموضوع فساد النخبة الحاكمة، حيث يتم تقديم هذه المواضيع في الواجهة الأمامية للموقع، وهي المنطقة الأكثر جذبًا لاهتمام الزائر.

ويمكن تفسير ذلك بما يلي: رغبة الصحيفة في تحقيق الانتشار السريع والواسع للموضوعات التي تمسّ النخبة السياسية المتورطة في قضايا فساد. ومحاولة توجيه الرأي العام نحو قضايا

الفساد ذات الطابع السيادي أو الرمزي، عبر تسليط الضوء عليها منذ الوهلة الأولى. مع وجود توجّه تحريري لتحفيز النقاش العمومي وتفعيل دور الصحافة في محاسبة المسؤولين، انسجامًا مع خطاب ما بعد الحراك الشعبي في الجزائر. أما بالنسبة الى المعالجة في وسط الموقع – 4 مواد) 8.51(% تشير النسبة القليلة للمواضيع المنشورة في أقسام أقل بروزًا إلى أن الموقع نادراً ما يهمّش مواضيع فساد النخبة أو يضعها في مواقع ثانوية، مما يدل على إدراكه لأهمية هذه المواضيع في أجندته التحريرية، وربما أيضًا استجابته لتوقعات المتلقي المهتم بالشأن السياسي العام.

تدل نتائج الجدول بوضوح على أن جريدة الشروق الإلكترونية تعتمد سياسة تحريرية واضحة في إبراز مواضيع فساد النخبة الحاكمة في مقدمة واجهتها الرقمية، وهو ما يعكس

- مستوى الأولوية والأهمية التي تحتلها هذه المواضيع في المعالجة الإعلامية.
- قناعة بأن الفساد السياسي في مستويات الحكم العليا يمثّل قضية رأي عام تتطلب المعالجة الفورية والمكثفة.
- حرص الجريدة على ممارسة دور رقابي تعبوي عبر التركيز على رموز السلطة ومسؤولياتهم في إدارة المال العام ومراكز القرار.

هذا التمركز الواضح لمواضيع فساد النخبة في صدر الصفحة الرئيسية قد يُقرأ أيضًا في ضوء نظريات الاتصال، خاصة:

- نظرية ترتيب الأولويات(Agenda-setting) ، حيث تساهم الجريدة من خلال هذا الترتيب في تشكيل أولويات الجمهور وتوجيه اهتمامه نحو ملفات الفساد الكبرى.
- نظرية الإطار الإعلامي(Framing) ، حيث يُمنح الموضوع بعدًا خاصًا يوحي بأهميته وخطورته، بمجرد وضعه في مقدمة الصفحة.

**الجدول رقم 02 يوضح أنواع الأساليب التي عالجت بها قضايا الفساد في الموقع الالكتروني لجريدة الشروق**

| الأسلوب | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| الخبر | 39 | %82.97 |
| التقرير | 03 | %6.38 |
| التعليق | 02 | %4.25 |
| التحقيق | 02 | %4.25 |
| الرسم الكاريكاتوري | 01 | %2.12 |
| المجموع | 47 | %100 |

من خلال الجدول رقم (02) الذي يوضح أنواع الأساليب التي عالجت بها قضايا الفساد في الموقع الإلكتروني لجريدة الشروق يتبيّن أن الأسلوب الإخباري جاء في المرتبة الأولى بنسبة 82.97%، وهو ما يعادل 39مادة من أصل 47، مما يدل على أن الجريدة تفضّل تقديم قضايا الفساد بأسلوب خبري مباشر لقرائها الدائمين، فهذا الموقع يركز غالبًا على نقل الوقائع والمعلومات دون التعمق في التحليل أو الاستقصاء.

أما أسلوب التقرير فجاء في المرتبة الثانية بنسبة 6.38%، ما يعكس اهتمامًا محدودًا بتقديم خلفيات أوسع حول قضايا الفساد أو تقديم وجهات نظر متعددة بشأنها.

في حين لم يتعد استخدام أسلوب التعليق والتحقيق الصحفي نسبة 4.25%لكل منهما أي بمعدل مادتين فقط، وهو ما يكشف ضعفًا في المعالجة التفسيرية أو الاستقصائية لهذه القضايا، على الرغم من أهميتها في الكشف عن خفايا الفساد وتعميق الفهم الجماهيري له.

كما يُلاحظ أن الرسم الكاريكاتوري استُخدم بنسبة ضعيفة جدًا بلغت 2.12%، ما يعكس غيابًا شبه تام للمعالجة الساخرة أو الرمزية، رغم فعاليتها في إيصال الرسائل النقدية بشكل فني وجذاب.

هما يمكن القول بان جريدة الشروق تعتمد في موقعها الإلكتروني على المعالجة الخبريّة بشكل شبه حصري عند تناول قضايا الفساد، بينما تغيب المعالجات التحليلية والاستقصائية التي تُعد أكثر عمقًا وتأثيرًا في الرأي العام. وهو ما يشير إلى نمط تغطية تقليدي أحادي الأسلوب يفتقر إلى التنويع في القوالب الصحفية، مما قد يُضعف من قدرة الإعلام على أداء دوره الرقابي والتوعوي في مجال مكافحة الفساد.

**الجدول رقم 03 يوضح اللغة المستخدمة في معالجة قضايا الفساد في الموقع الالكتروني لجريدة الشروق**

| اللغة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| العربية | 43 | %91.48 |
| الفرنسية | 04 | %8.51 |
| المجموع | 47 | %100 |

بالاستناد إلى الجدول رقم 03 الذي يُبرز اللغة المستخدمة في معالجة قضايا الفساد في الموقع الإلكتروني لجريدة الشروق، يمكن تقديم التحليل الأكاديمي التالي:

يوضح الجدول أن الغالبية الساحقة من المواد الصحفية التي تناولت قضايا الفساد على موقع جريدة الشروق قد كُتبت باللغة العربية، حيث بلغ عددها 43مادة من أصل 47، أي بنسبة 91.48%، في حين لم تتجاوز المواد المكتوبة باللغة الفرنسية سوى 4مواد بنسبة 8.51%. حيث الهيمنة المطلقة للغة العربية 91.48% تعكس هذه النسبة توجهًا واضحًا للجريدة نحو استخدام اللغة العربية كلغة رئيسية لمعالجة قضايا الفساد، وهو أمر يرتبط بعدة عوامل: منها استهداف الجمهور الواسع، إذ تُعدّ العربية اللغة الأكثر استخدامًا وفهمًا لدى

القارئ الجزائري العادي، على اعتبار الفساد موضوعًا ذا طابع وطني، يستوجب المعالجة بلغة تُعبّر عن هوية المجتمع وتصل إلى مختلف شرائحه، حيث تمسك الجريدة بخطّ تحريري يميل إلى الخطاب الموجه إلى الرأي العام المحلي، واستخدام لغة واضحة ومباشرة تعزز التأثير الإعلامي.

الحضور المحدود للفرنسية 8.51% رغم أن اللغة الفرنسية تُستخدم بكثرة في الإعلام الجزائري، خاصة في القضايا ذات الطابع الدولي أو الاقتصادي، إلا أن الموقع لم يعطِها حيزًا كبيرًا في معالجة قضايا الفساد. وقد يُعزى هذا إلى كون هذه القضايا ذات طبيعة داخلية مرتبطة بمؤسسات وأسماء وطنية. ورغبة الجريدة في تحقيق تعبئة شعبية أوسع ضد الفساد بلغة الجمهور. وربما أيضًا لفصل خط التغطية بين النسخة العربية والفرنسية، حيث قد يُركّز الموقع الناطق بالفرنسية على مواضيع أخرى (دولية أو اقتصادية).

تعكس نتائج هذا الجدول أن الموقع الإلكتروني لجريدة الشروق يتّبع سياسة لغوية واعية وموجّهة عند معالجته لقضايا الفساد، ترتكز أساسًا على اللغة العربية كوسيلة لنقل الرسائل الإعلامية المرتبطة بهذه الظاهرة .وهو ما ينسجم مع الطابع الوطني للصحيفة، ومع أهداف التوعية والتحسيس الجماهيري بخطورة الفساد.

وفي المقابل، فإن ضعف استخدام الفرنسية في هذا السياق قد يُفسَّر إما بخيارات تحريرية موجهة، أو برؤية وظيفية للغة في التغطية الإعلامية، حيث تُخصَّص العربية للقضايا ذات البُعد السياسي والمجتمعي، وتُستخدم الفرنسية غالبًا في الملفات ذات الطابع الاقتصادي أو الدولي.

يمكن اعتبار اللغة المستعملة في تغطية قضايا الفساد مؤشرًا دلاليًا على الجهة المستهدفة بالخطاب الإعلامي، فكلما كانت اللغة قريبة من عامة الجمهور، ازدادت فعالية الرسالة الاتصالية في التأثير، وهو ما تحقق بنسبة واضحة في هذا الجدول.

**المحور الثاني: فئة الموضوع**

**الجدول رقم 04 يوضح المواضيع المتعلقة بقضايا الفساد في الموقع الالكتروني لجريدة الشروق**

| الموضوع | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| سجن متورطين في قضايا فساد | 09 | 19.14 |
| محاربة الفساد | 06 | 12.76 |
| محاسبة رموز النظام | 07 | 14.89 |
| محاكمة المتورطين في الفساد | 07 | 14.89 |
| محاكمة رجال أعمال | 05 | 10.36 |
| الوضع تحت الرقابة القضائية | 06 | 12.76 |
| استغلال الوظيفة | 07 | 14.89 |
| المجموع | 47 | %100 |

يبيّن الجدول أن المواضيع التي تناولها موقع جريدة الشروق الإلكتروني بشأن قضايا الفساد توزعت على عدة جوانب مترابطة، تعكس اهتمامًا بالمجريات القانونية والسياسية للملف، مع تركيز واضح على البُعد القضائي والمتابعات الجنائية.

فموضوع حول سجن متورطين في قضايا فساد 9 –مواد بنسبة 19.14% يحتل هذا الموضوع الصدارة من حيث التكرار، مما يدل على الاهتمام الإعلامي الكبير بتسليط الضوء على العقوبات القضائية الصارمة، باعتبارها دليلاً على الجدية في محاربة الفساد وطمأنة الرأي العام بأن الدولة تتخذ إجراءات حقيقية ضد المتورطين.

وفي موضوع محاسبة رموز النظام، محاكمة المتورطين، واستغلال الوظيفة 7 –مواد لكل منها بنسبة 14.89% تشير هذه المواضيع مجتمعة إلى تركيز الصحيفة على البعد السياسي للفساد، وخاصة ما تعلق بالفترة ما بعد الحراك الشعبي سنة 2019، حيث تمت

محاكمة عدد من المسؤولين والوزراء السابقين، ما يعكس تحولًا في التعاطي الإعلامي نحو توثيق المساءلة ومحاسبة النخب السياسية.

وفي موضوع محاربة الفساد والوضع تحت الرقابة القضائية 6 –مواد لكل منهما بنسبة 12.76% حيث تعكس هذه النسبة اهتمامًا بالخطاب الوقائي والرقابي في معالجة الفساد، من خلال عرض الجهود الحكومية والمؤسساتية التي تهدف إلى تحقيق الردع ومنع تفشي الظاهرة .كما يشير موضوع الوضع تحت الرقابة القضائية إلى متابعة التحقيقات وسير الإجراءات القضائية، ما يعكس دقة التغطية ومواكبتها للأطوار المختلفة للمحاكمات.

أما في مجال محاكمة رجال الأعمال 5 –مواد بنسبة 10.36% وهو مؤشر على أن الصحيفة أولت اهتمامًا لقضايا الفساد ذات الطابع الاقتصادي، خاصة ما تعلق برجال الأعمال الذين استغلوا نفوذهم لعقد صفقات مشبوهة، وهو ما يعكس تفاعل الصحافة مع الجانب المالي والاقتصادي للفساد، ولكن بنسبة أقل مقارنة بالمتابعات المتعلقة بالسياسيين والمسؤولين.

يتضح من الجدول أن التغطية الإعلامية لموقع جريدة الشروق تركز بشكل ملحوظ على الجانب العقابي والجزائي لقضايا الفساد، وذلك من خلال تتبع الأحكام القضائية، وقرارات السجن، والرقابة القضائية، وهو ما يعكس توجهًا تحريريًا يهدف إلى إبراز دور القضاء في مكافحة الفساد وترسيخ مبدأ المحاسبة.

في المقابل، يغيب التركيز على المعالجة الاستقصائية أو التحليلية لأسباب الفساد أو أساليبه داخل المؤسسات، مما يجعل المعالجة الصحفية تميل إلى الطابع الخبري أو الإخباري القانوني أكثر من الطابع التفسيري أو الوقائي.

وتكشف هذه النتائج عن وعي جزئي بدور الإعلام في مكافحة الفساد، إذ يكتفي بدور "الناقل للوقائع" دون أن ينخرط بفعالية في مساءلة السياسات العامة أو تحليل المنظومات الإدارية التي تُنتج الفساد.

**الجدول رقم 05 يوضح تركيز الموقع الالكتروني لجريدة الشروق على نوعية المنصب للمتورط في قضايا الفساد**

| الموضوع | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| وزير أول / رئيس حكومة | 06 | 23.07 |
| وزير / وزير منتدب | 07 | 26.92 |
| والي / والي منتدب | 05 | 19.23 |
| رجال أعمال | 08 | 30.76 |
| المجموع | 47 | %100 |

يعكس الجدول تصنيفًا دقيقًا للمتورطين في قضايا الفساد حسب مناصبهم الرسمية، كما أبرزها الموقع الإلكتروني لجريدة الشروق، وهو ما يسمح بفهم الزاوية التي تتناول بها الصحافة الجزائرية قضايا الفساد من حيث هرم السلطة والمكانة الوظيفية.

فئة رجال الأعمال جاءت بنسبة 30.76% حيث تصدّر هذا الصنف التغطية الإعلامية، ما يشير إلى أن الموقع أولى أهمية بالغة للفساد المرتبط بالمجال الاقتصادي والمالي، وهو ما يُترجم في الاهتمام بمحاكمات رجال أعمال كبار ارتبطت أسماؤهم بمشاريع وصفقات عمومية ضخمة، غالبًا ما تمت بطرق غير شفافة، وبالتحالف مع مسؤولين نافذين. ويوحي هذا التركيز بأن الصحيفة تسعى إلى كشف التواطؤ بين رأس المال الفاسد والسلطة السياسية. أما فئة الوزراء والوزراء المنتدبون بنسبة 26.92% يمثل هذا الاهتمام مؤشرًا على المتابعة الدقيقة للمساءلة السياسية للمسؤولين التنفيذيين من الصف الأول، خاصة بعد الحراك الشعبي سنة 2019، حيث سُجّلت متابعات قضائية لعدد من الوزراء السابقين في ملفات تتعلق بسوء التسيير واستغلال النفوذ والرشوة. وفئة الوزير الأول / رئيس الحكومة – 6 مواد بنسبة 23.07% حيث تركيز الجريدة على هذا المستوى من المسؤولية يعكس جرأة إعلامية نسبيًا في تناول ملفات مسؤولين سامين جدًا في الدولة، كما يُظهر أهمية هذه

القضايا في تشكيل الرأي العام، وإبراز التحول في الخطاب السياسي نحو مبدأ المحاسبة بغض النظر عن المنصب. أما فئة الولاة والولاة المنتدبون – 5 مواد بنسبة 19.23%

تمثل هذه الفئة المسؤولين التنفيذيين المحليين، وغالبًا ما ترتبط قضاياهم بملفات تتعلق بالعقار، الاستثمارات المحلية، الصفقات العمومية، أو التعيينات المشبوهة، وهو ما يشير إلى وجود متابعة صحفية لتجليات الفساد على المستوى المحلي أيضًا، وليس فقط في دوائر القرار العليا.

يتبيّن من الجدول أن الموقع الإلكتروني لجريدة الشروق يُعطي أولوية في تغطيته الإعلامية لقضايا الفساد المرتبطة برجال الأعمال والمسؤولين من المناصب العليا، وهو ما يعكس سعيًا لتسليط الضوء على شبكات الفساد الكبرى ذات الطابع السياسي – الاقتصادي، بدل الاقتصار على الموظفين الصغار أو القضايا الهامشية.

ويُشير هذا التركيز إلى محاولة الصحيفة إبراز أن الفساد في الجزائر لم يكن معزولًا عن قمة هرم السلطة، بل كان – في العديد من حالاته – ممنهجًا ومحميًا من أطراف ذات نفوذ كبير، الأمر الذي يجعل من المعالجة الإعلامية لهذه الملفات إحدى أدوات الضغط الشعبي نحو مزيد من الشفافية والمساءلة.

ومع ذلك، فإن هذا التناول لا يخلو من انتقائية إعلامية، إذ لا يُظهر دائمًا المنظومة الكاملة للفساد، التي قد تشمل موظفين تنفيذيين أو شبكات إدارية وسيطة تُسهّل تمرير الممارسات غير القانونية.

**الجدول رقم 07 يوضح المصادر التي اعتمد عليها موقع الشروق اونلاين في معالجة ظاهرة الفساد السياسي**

| المصدر المعتمد | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| مصادر مطلعة( طرف خاص ) | **04** | **% 20** |
| المراسلون الصحفيون | **02** | **%15** |
| المصادر الأمنية ( الجهات المختصة) | **08** | **% 30** |
| دون التطرق الى مصدر المعلومة | **06** | **%35** |
| المجموع | **20** | **%100** |

بالاعتماد على الجدول رقم (07)، الذي يوضّح المصادر التي اعتمد عليها موقع الشروق أونلاين في معالجة ظاهرة الفساد السياسي، يمكن تقديم التحليل الأكاديمي التالي بأسلوب أكاديمي يصلح للإدراج في مذكرة تخرج أو دراسة إعلامية تحليلية:

يُبرز هذا الجدول التوزيع النوعي للمصادر التي استند إليها موقع "الشروق أونلاين" في تغطيته لقضايا الفساد السياسي، وذلك عبر تصنيفها إلى أربعة أنواع رئيسية: مصادر أمنية رسمية، مصادر مطلعة (أطراف خاصة)، مراسلين صحفيين، وحالات لم يُذكر فيها مصدر المعلومة. ويتضح من الأرقام نسب متفاوتة في الاعتماد على هذه المصادر، مما يعكس تنوعًا في طرق الحصول على المعلومات الصحفية، لكن في ذات الوقت يكشف عن بعض الإشكاليات المهنية.

المصادر الأمنية (30%) تُمثل المصادر الأمنية، أي الجهات الرسمية المختصة مثل الشرطة القضائية أو الجهات الرقابية، أكبر نسبة بين الفئات المذكورة، ما يدل على اعتماد الصحيفة على المعلومات الواردة من مؤسسات الدولة المعنية بمكافحة الفساد. ويُعدّ هذا التوجه منطقيًا نظرًا للطبيعة الحساسة للموضوع، إذ إن معظم قضايا الفساد

السياسي تكون محلّ تحقيقات رسمية وأوامر قضائية، ما يجعل المصادر الأمنية قناة موثوقة وشرعية لنقل تفاصيل الملفات.

دون التطرق إلى مصدر المعلومة (35%) تشكل هذه النسبة مصدر قلق من الناحية المهنية، إذ إن أكثر من ثلث التغطية الصحفية جاءت دون الإفصاح عن مصدر المعلومة، وهو ما يُضعف مصداقية المادة الصحفية، ويتنافى مع مبادئ الشفافية الإعلامية. قد يُبرَّر ذلك أحيانًا بدواعي الحفاظ على سرية التحقيقات أو حماية المصادر، لكن الإكثار من استخدام هذا الأسلوب قد يفتح المجال أمام التأويل أو التلاعب أو التهويل الإعلامي غير المؤسس.

مصادر مطلعة (أطراف خاصة) بنسبة 20% تشير هذه الفئة إلى المعلومات التي يُنسب نقلها إلى "مصادر مطلعة" لم يتم تسميتها، كأفراد داخل الإدارة أو محيط المسؤولين أو شهود على الأحداث.

وغالبًا ما يُستخدم هذا النوع من المصادر لتسريب معطيات ذات طابع تمهيدي أو غير رسمي، ما يطرح تساؤلات حول مدى دقتها، خاصة إذا لم تُدعَّم بمعلومات من مصادر رسمية. المراسلون الصحفيون (15%) رغم الدور الحيوي للمراسلين في جمع المعلومات ميدانيًا، إلا أن نسبة اعتماد الموقع عليهم في قضايا الفساد السياسي تبقى ضعيفة، وهو ما قد يُعزى إلى: تركّز مثل هذه القضايا في العاصمة أو داخل أجهزة الدولة، حيث تقل فرص الوصول المباشر للمراسلين. والطابع السياسي الحساس لهذه القضايا، مما يدفع بالتحرير المركزي إلى الاعتماد على المصادر الرسمية أو الداخلية أكثر من التغطيات الميدانية.

يتّضح من الجدول أن معالجة موقع الشروق أونلاين لظاهرة الفساد السياسي تعتمد بنسبة معتبرة على المصادر الأمنية الرسمية) 30(%، ما يعكس ارتباطًا مباشرًا بالتقارير القضائية والتحقيقات الرسمية .ومع ذلك، فإن الاعتماد الكبير على "المجهولية" (35% من دون ذكر مصدر) والمصادر الخاصة (20%) يُثير إشكالات مهنية تتعلق بالمصداقية والشفافية الإعلامية.

ويمكن القول إن الموقع يسعى، من خلال هذا التنوّع، إلى تحقيق التوازن بين الحصول على المعلومة، والحفاظ على أمن المصادر، وسرية التحقيقات، والتنافس الإعلامي، لكن ذلك لا يجب أن يكون على حساب المعايير المهنية في الاستناد إلى مصادر دقيقة وموثوقة.

من المهم تعزيز الاعتماد على المصادر المؤسسية والرسمية المعلنة في معالجة قضايا الفساد السياسي، والحدّ من استخدام "المصادر المجهولة" إلا في الحالات القصوى، وذلك لضمان مصداقية التغطية الصحفية وتعزيز ثقة الجمهور، خاصة في المواضيع ذات الحساسية السياسية والبعد القانوني.

**الجدول رقم 08 يوضح اهم الفاعلين في الموقع الالكتروني لجريدة الشروق في قضايا الفساد**

| الفاعلين | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| صحفيين | 06 | 23.07 |
| محليين سياسيين | 12 | 46.15 |
| سياسي سابق | 08 | 30.76 |
| المجموع | 47 | %100 |

يستعرض هذا الجدول الفاعلين الأساسيين الذين ظهروا في تغطيات موقع "الشروق أونلاين" عند تناوله لموضوع الفساد، ويكشف عن الجهات أو الشخصيات التي كانت لها المساهمة أو الحضور الأبرز في صياغة المادة الإعلامية أو في التفاعل معها. وقد تم تصنيف الفاعلين إلى: صحفيين، محليين سياسيين، وسياسيين سابقين.

المحليون السياسيون – 12 مادة) 46.15(% حيث يشكّل المحليون السياسيون النسبة الأكبر بين الفاعلين، ما يعكس أن الجريدة تركّز في تغطيتها على تصريحات أو مواقف أو تحركات الفاعلين السياسيين الحاليين داخل الساحة الوطنية، خاصة من يشغلون مناصب

نيابية، أو يمثلون أحزابًا ناشطة، أو يتولون مناصب تنفيذية على المستوى المحلي أو الوطني.

هذا التركيز يعكس سعي الجريدة إلى نقل المواقف الرسمية أو شبه الرسمية من قضايا الفساد، ما يعزز الطابع السياسي للتغطية ويدفع بالرأي العام إلى متابعة تداعيات الفساد ضمن سياق الصراع أو التجاذب السياسي.

السياسيون السابقون – 8 مواد) 30.76(%

تُبرز هذه النسبة اهتمامًا بتصريحات أو تحليلات أو شهادات سياسيين سابقين (مثل وزراء أو مسؤولين متقاعدين أو معارضين خرجوا من دوائر الحكم)، وهو ما يُعدّ نوعًا من استثمار الذاكرة السياسية للكشف عن خلفيات ملفات الفساد أو تحليلها بنظرة نقدية. وقد يكون ذلك دليلًا على رغبة الجريدة في إبراز مواقف كانت مغيّبة أو مقموعة في السابق، خاصة بعد التغييرات التي شهدتها البلاد بعد الحراك الشعبي.

الصحفيون – 6 مواد) 23.07(%

النسبة الأقل من الفاعلين تعود للصحفيين أنفسهم، ما يدل على أن موقع الشروق لا يمنح هامشًا واسعًا للصحفي كفاعل تفسيري أو استقصائي في ملف الفساد، بل يقتصر دوره غالبًا على نقل التصريحات أو تجميع المعلومات، دون أن يكون له دور بارز في صناعة الرأي أو بناء المعالجة التحليلية.

**الاستنتاج:**

تُظهر نتائج الجدول أن موقع الشروق الإلكتروني يركّز بدرجة كبيرة على الفاعلين السياسيين الحاليين (46.15%) والسابقين) 30.76 (%في معالجته لقضايا الفساد، وهو ما يعكس:

إدراك الجريدة بأن الفساد قضية سياسية بامتياز ترتبط بتفاعل النخب، وليست مجرد انحراف إداري.

حرصها على منح الصوت للفاعلين الرسميين والمعارضين، مما يفتح المجال للنقاش السياسي والإعلامي العام حول سبل المحاسبة والإصلاح.

في المقابل، فإن نسبة مساهمة الصحفيين) 23.07 (%تبقى محدودة، ما يؤشر إلى غياب التغطيات المعمقة أو المستقلة، ويُظهر أن الصحفي لا يزال يمارس دورًا تقليديًا في الإخبار، لا التحليل أو التحقيق.

كما يُلاحَظ أن غياب فاعلين آخرين –مثل خبراء الاقتصاد، ممثلي المجتمع المدني، أو المختصين القانونيين – يُضعف من التنوع في مصادر التحليل والمقاربة، ويحصر المعالجة في الأبعاد السياسية فقط.

لتحقيق معالجة إعلامية أكثر شمولًا وفعالية لقضايا الفساد، يُنصح بأن توسّع وسائل الإعلام، ومنها جريدة الشروق، قاعدة الفاعلين من خلال: إدماج الخبراء والمختصين الأكاديميين في التحليل. وتعزيز الدور الاستقصائي للصحفيين. وإبراز دور المواطن والمجتمع المدني في الرقابة والمساءلة.

**ثالثا: الاستنتاج العام :**

**الاستنتاج العام للمحور الأول: فئات الشكل**

1.**أولوية تحريرية لقضايا الفساد السياسي:**

- كشفت النتائج أن جريدة الشروق الإلكترونية تولي اهتمامًا كبيرًا بمواضيع فساد النخبة الحاكمة، حيث يتم نشرها بنسبة **91.48%في مقدمة واجهة الموقع**، مما يعكس إدراكًا بأهمية هذه المواضيع في توجيه الرأي العام وتكريس دور الصحافة في المساءلة.

2.**هيمنة واضحة للأسلوب الإخباري:**

- يعتمد الموقع بشكل شبه حصري على **الخبر الصحفي بنسبة 82.97 %**كقالب لمعالجة قضايا الفساد، مع **ضعف واضح في استخدام القوالب التحليلية والاستقصائية** مثل التعليق (4.25%) والتحقيق (4.25%)، ما يُظهر نمطًا تغطويًا تقليديًا يركّز على النقل أكثر من التفسير أو التفكيك.

3.**ضعف التنويع الأسلوبي:**

- الغياب شبه التام للكاريكاتور السياسي (2.12%) وعدم الاهتمام بالمعالجة الرمزية أو الساخرة، يبرز **افتقارًا للتعدد في أساليب التأثير والتعبير الصحفي**، ويقلل من فعالية التغطية في إثارة النقاش المجتمعي حول الفساد.

4.**سياسة لغوية موجهة نحو الجمهور الوطني:**

- تُظهر المعطيات اعتماد اللغة **العربية بنسبة 91.48 %**في تغطية قضايا الفساد، مما يؤكد أن الموقع يستهدف **الناطقين بالعربية من عامة الشعب**، مع تغييب نسبي للغة الفرنسية التي لم تتجاوز 8.51%، رغم مكانتها في الإعلام الجزائري، وهو ما يبرز **توجّهًا نحو ترسيخ الخطاب الوطني بلغة الجمهور الأوسع.**

**5.الخطاب الموجه يعكس استراتيجية إعلامية محسوبة:**

يجمع الموقع بين **التموقع الاستراتيجي للمواضيع، والبساطة اللغوية، والاختيار الدقيق للأسلوب** بهدف الوصول السريع إلى الجمهور وتحقيق التأثير، لكن ذلك غالبًا ما يكون على حساب **العمق المعرفي والتنوع التحريري.**

**6.محدودية الوظيفة التفسيرية والتوعوية:**

على الرغم من الحضور القوي لمواضيع الفساد في الخط التحريري، إلا أن **ضعف التناول التحليلي والاستقصائي** يُضعف من قدرة الصحيفة على أداء دورها التوعوي الكامل في **تفكيك بنية الفساد وتقديم فهم شامل لأسبابه وآثاره.**

**الاستنتاج العام للمحور الثاني : فئات الموضوع**

**1.هيمنة البُعد القضائي في تغطية قضايا الفساد:**

يتّضح من تحليل المواضيع (الجدول 04) أن جريدة الشروق الإلكترونية تُركّز بدرجة كبيرة على **الجانب العقابي والجزائي للفساد،** مثل السجن، المحاكمات، والرقابة القضائية، ما يدل على **نمط معالجة يقتصر غالبًا على النتائج دون التعمق في الأسباب أو السياقات البنيوية للفساد.**

**2.تركيز على رموز السلطة والمناصب العليا:**

حسب الجدول (05)، فإن التغطية الإعلامية تولي اهتمامًا خاصًا بـ **رجال الأعمال (30.76%)، والوزراء (26.92%)، والوزير الأول) 23.07(%،** مما يعكس توجّهًا نحو **كشف العلاقة البنيوية بين المال الفاسد والقرار السياسي،** والتركيز على ما يُعرف بـ "فساد القمة"، مع **إغفال شبه تام للمستويات الإدارية الدنيا أو الشبكات المؤسسية** التي تسهّل هذا الفساد.

**3.ضعف التعدد في مصادر المعلومات:**

يُظهر الجدول (07) أن أكثر من **ثلث الأخبار (35%) نُشرت دون ذكر مصدر**، بينما تم الاعتماد بنسبة كبيرة على **المصادر الأمنية) 30(%**، ما يبرز **هيمنة الرواية الرسمية في تغطية الفساد**، ويُثير تساؤلات حول **الشفافية الإعلامية ومدى استقلالية الخط التحريري** في مواجهة القضايا الحساسة.

**4.الحضور الضعيف للمراسلين والمصادر المستقلة:**

نسبة **الاعتماد على المراسلين (15%)** والمصادر الخاصة (20%) تبقى متواضعة، وهو ما يشير إلى أن التغطية غالبًا ما تكون **مكتبية وممركزة**، دون استقصاء ميداني أو اعتماد على تحقيقات موسعة، ما يُضعف **البعد التوثيقي والمهني** للتغطية.

**5.السياسيون هم الفاعلون المركزيون في المحتوى:**

- يبرز من الجدول (08) أن المحليين السياسيين (46.15%) والسابقين (30.76%) يشكّلون الغالبية في التغطية، بينما لا يتعدى حضور الصحفيين 23.07%. ويكشف هذا عن **إحالة المعالجة الصحفية إلى خطاب سياسي أكثر منه إعلامي مستقل**، مما يُهمّش أدوار فاعلين آخرين كالخبراء، والمجتمع المدني، والباحثين.

**6.نزعة نحو التسييس على حساب الفهم البنيوي للفساد:**

يظهر بوضوح أن الصحيفة تُركّز على **الشخصيات والفضائح والرموز**، ما يعكس **منهجًا إعلاميًا قائمًا على الإثارة والإدانة**، مع **غياب شبه تام للمقاربات التحليلية التي تتناول جذور الفساد في السياسات العمومية، وهياكل الإدارة، والثقافة التنظيمية.**

**7.ضعف التغطية التحليلية الاستقصائية:**

غياب استخدام منهج التحقيق الصحفي أو التحليل المعمق للمصادر، مع هيمنة الرواية الرسمية، يُبرز **قصورًا في أداء الصحافة الجزائرية – كما تمثّلت في موقع الشروق – لوظيفتها الرقابية والمساءلة الحقيقية.**

**خلاصة محور فئة الموضوع:**

إن الموقع الإلكتروني لجريدة الشروق يتناول قضايا الفساد من **زاوية قانونية – سياسية مباشرة**، يركّز فيها على العقاب القضائي وتورّط شخصيات نافذة، لكنه يُغفل بشكل كبير **البنية المؤسسية والتاريخية للفساد، إضافة إلى البعد التحليلي والاستقصائي**.

وحتى تُحقّق المعالجة الإعلامية تكاملها في هذا النوع من المواضيع، من الضروري:

- **الانفتاح على مصادر متنوعة وموثوقة.**
- **تعزيز حضور الصحفي المحقق والمراسل الميداني.**
- **الاستعانة بخبراء ومتخصصين لتفكيك الظاهرة بعمق.**
- **الانتقال من التغطية الخبرية إلى التفسير النقدي البنيوي.**

# خاتمة

تشكل قضايا الفساد السياسي من أبرز الإشكاليات التي تشغل المجتمعات الحديثة، خاصة في الدول النامية التي تعاني من اختلالات في منظومة الحكم والشفافية والمساءلة. وفي هذا الإطار، يضطلع الإعلام، وبخاصة الإعلام الرقمي، بدور محوري في فضح مظاهر الفساد وتسليط الضوء على الفاعلين المتورطين فيه، بما يعزز من ثقافة المساءلة العمومية. ومن خلال دراستنا التحليلية لمضامين جريدة الشروق أون لاين في تغطيتها لملفات فساد كبار المسؤولين السياسيين في الجزائر، تبيّن أن الخطاب الإعلامي الذي تعتمده الجريدة يُركّز بشكل كبير على الطابع الإخباري السريع والآني، على حساب البُعد التحليلي والاستقصائي، وهو ما يُفقد التناول الإعلامي عمقه المعرفي والوظيفي في تفكيك بنى الفساد المعقّدة.

لقد كشفت الدراسة، عبر تحليل فئتي الشكل والموضوع، أن الجريدة تمارس انتقائية في اختيار القوالب الصحفية والفاعلين المركزيين، حيث تُظهر أولوية واضحة لقضايا الفساد في الواجهة الرئيسية للموقع، مع الاعتماد شبه الكلي على الأخبار القصيرة والمصادر الرسمية، في مقابل تهميش التحليل، التحقيق، والكاريكاتور السياسي. كما أظهرت النتائج أن المواضيع تُركّز بشكل كبير على فساد النخبة الحاكمة، خاصة الوزراء ورجال الأعمال، دون التطرق إلى الديناميكيات المؤسسية أو الإدارية التي تفرز هذه الممارسات الفاسدة، ما يُبرز هيمنة منطق "الشخصنة السياسية للفساد" بدل المعالجة البنيوية المتعمقة.

كما بيّنت الدراسة ضعف الانفتاح على المصادر المستقلة، والاكتفاء بالرواية الرسمية، ما يطرح إشكالات حول مدى استقلالية الخط التحريري للجريدة، ويعكس حدود الفعل الإعلامي في ظل بيئة سياسية لا تزال تقيّد حرية الصحافة، حتى في الفضاء الإلكتروني. فالتغطية تفتقر إلى مقاربات تفسيرية تُبرز آليات الفساد، شبكاته، والعوامل البنيوية التي تكرّسه، مما يجعل من التناول الإعلامي مجرد انعكاس للمعطيات القضائية والأمنية، وليس فعلًا استقصائيًا يُنتج معرفة ناقدة.

بناء على ما سبق، تخلص هذه الدراسة إلى أن جريدة الشروق أون لاين، رغم حضورها القوي في المشهد الإعلامي الوطني، لا تزال تعتمد نمطًا تقليديًا في معالجة قضايا الفساد السياسي، يستند إلى الإثارة والاتهام أكثر من التفسير والتفكيك. وهو ما يستدعي إعادة بناء السياسة التحريرية على أسس تحقق التوازن بين المتابعة الإخبارية الفورية، والتحليل الاستقصائي المعمّق، بما يُمكّن الإعلام من أداء وظيفته الأساسية في تعزيز الحكم الراشد، وترسيخ ثقافة الشفافية، وتنوير الرأي العام.

قائمة المصادر والمراجع

**أولا : المراجع باللغة العربية.**

1. ابراهيم امساعيل.. مناهج البحوث الإعلامية. القاهرة مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع. (الطبعة الأولى 2019) ،
2. إحدادن، زهير. "الصحافة المكتوبة في الجزائر". ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012 .
3. أحمد يوسف، *إعلام اليوم: قراءة في وظائف الصحافة المعاصرة*، دار البصائر، الجزائر، 2017،
4. بدر أمحد. أصول البحث العلمي ومناهجه. القاهرة: المكتبة الأكاديمية. (2004 .)
5. بن مرسلي أحمد. مناهج البحث العلمي في علوم الاعلام والاتصال. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية . (2010 .)
6. بوشوارب، عبد الغني .*الفساد في الجزائر: واقع وآفاق المكافحة*، دار الهدى، الجزائر، 2019،
7. بوشوارب، عبد الغني .*الفساد في الجزائر: واقع وآفاق المكافحة*، دار الهدى، الجزائر، 2019،
8. بوشوارب، عبد الغني، *الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار والآليات*، دار الهدى، الجزائر، 2021،
9. الحاج، أحمد ، **تأثير الصحافة المكتوبة في تشكيل الرأي العام** .مركز الدراسات الإعلامية، الجزائر. 2020
10. حسن عماد مكاوي، *الاتصال والإعلام الجماهيري*، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2007،
11. حمدي، ناصر، *قضية بنك الخليفة: تحليل نقدي للمنظومة المالية والسياسية*، دار الحكمة، الجزائر، 2018،

12. داني، سمير .*الفساد الانتخابي في العالم العربي*، مركز رؤية للتنمية السياسية، بيروت، 2020،

13. زهير إحدادن، "الصحافة المكتوبة في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012 .

14. زهير إحدادن، *الصحافة المكتوبة في الجزائر: النشأة والتطور والدور*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012،

15. سعيد مكاوي، *الصحافة والنشر*، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2007،

16. عارف، بشير .*الفساد السياسي في الوطن العربي: المظاهر والآثار*، دار ابن النديم، الجزائر، 2017،

17. عبد القادر سلامي، *الإعلام والصحافة في الجزائر المعاصرة*، دار الهدى، الجزائر، 2019،

18. عبد القادر، يوسف .*الفساد الإداري في العالم العربي: الأسباب والتحديات*، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2021،

19. عبد اللطيف، محمد .**أساسيات الصحافة المكتوبة: الانتقائية ودورها في الإعلام** . دار الفكر العربي، الجزائر. 2018 ،

20. عبد الله، هارون .*الفساد السياسي وأثره على الشرعية الانتخابية*، دار الأيام، عمان، 2020،

21. العربي، حسن ، **تحليل الإعلام المكتوب: أساليب وممارسات** .دار الهدى، بيروت. 2021 ،

22. عز الدين، عبد الرحمن .*المال والسياسة في الوطن العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016،

23. عز الدين، عبد الرحمن .*المال والسياسة في الوطن العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016،

24. علي العبيدي، *الصحافة والنظم الإعلامية المعاصرة*، دار أسامة للنشر، عمان، 2011،

25. علي عبد الفتاح كنعان، *مدخل إلى الصحافة المكتوبة*، دار المسيرة، عمان، 2010،

26. محمد عبد الحميد، *الصحافة: الأسس والتطبيقات*، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004،

27. مختاري عبد الغفور، "واقع الصحافة المكتوبة في الجزائر"، جامعة ورقلة، 2021 .

28. مختاري، عبد الغفور. "واقع الصحافة المكتوبة في الجزائر". جامعة ورقلة، 2021 . ص75

29. هارون، عبد الله .*الفساد السياسي وأثره على الشرعية الانتخابية*، دار الأيام، الأردن، 2020،

30. يوسف، سامي، **تنوع عرض الأخبار في الصحافة المكتوبة** .دار الفكر، القاهرة. 2018

**ثانيا : المذكرات والأطروحات .**

1. زوبريي عبد الله. النخبة السياسية والمجتمع المدني في الجزائر. جامعة الجزائر 3 ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. (2013 .)

2. الصادق الزين صديق. المعاجلات الصحفية للقضايا الاقتصادية، تناول الصحافة الخليجية لظاهرة غسل الأموال. السودان : رسالة ماجستير كلية الاعلام جامعة أم درما الإسلامية (2006 .)

3. نعمان بوقرة، *الإعلام وتشكيل الوعي الجمعي في الجزائر: دراسة تحليلية*، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2019،

**ثالثا : المجلات .**

1. أحمد يوسف، "مدخل إلى تحليل المحتوى الإعلامي"، مجلة البحوث الإعلامية، جامعة بغداد، العدد 11، 2015،
2. بلقاسم سلاطنية، "الرقابة الإعلامية في الصحافة الجزائرية"، مجلة الإعلام المعاصر، جامعة قسنطينة 3، 2019،
3. بلقاسم سلاطنية، "مقاربات في المعالجة الإعلامية للقضايا السياسية بالصحافة الجزائرية"، مجلة الإعلام المعاصر، جامعة قسنطينة 3، العدد 4، 2020،
4. بن عودة، يوسف. "مكافحة الفساد في الأنظمة السلطوية"، *مجلة القانون والعلوم السياسية*، العدد 11، 2022،
5. بن ملوكة، سفيان. "إصلاح القضاء في الجزائر بين النص والتطبيق"، *مجلة القانون العام*، جامعة وهران، العدد 6، 2022،
6. بن يوسف، سامي. "الفساد السياسي: مظاهره ومخاطره"، *مجلة العلوم السياسية والقانون*، العدد 18، 2022،
7. بوراس، جمال .**دور الصحافة المكتوبة في التوثيق التاريخي** .مجلة الإعلام والثقافة، العدد 10. 2017
8. بوزيان، نورة. "الفساد السياسي في الجزائر: دراسة تحليلية"، *مجلة القانون والسياسة*، جامعة قسنطينة، العدد 17، 2019،
9. بوزيد لعرج، "التحليل الكيفي للمعالجة الصحفية في الصحف الجزائرية"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تبسة، العدد 21، 2022،
10. بوشعيب، سميرة .**الأسلوب الأدبي في الصحافة المكتوبة** .مجلة دراسات إعلامية، جامعة وهران. 2019،

11. بوعلاق، رشيد، "هل تحققت العدالة الانتقالية بعد الحراك؟"، *مجلة القانون والمجتمع*، جامعة الجزائر 1، عدد 25، 2022،

12. حيمر فتيحة. ظاهرة الفساد يف اجلزائر، دراسة وصفية حتليلية. اجلزائر، اجلزائر: أطروخة دكتوراه العلوم السياسية، جامعة اجلزائر 3. (2014 .) ،

13. رزق، نادر. "الأنظمة الريعية والفساد السياسي"، *مجلة الاقتصاد السياسي والتنمية*، العدد 10، 2020،

14. زرمان، يوسف. "الفساد الانتخابي في الجزائر: مظاهره وآثاره"، *مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية*، جامعة سطيف، العدد 9، 2020،

15. زغيمي، عبد الكريم، "الحوكمة ومكافحة الفساد السياسي في الجزائر"، *مجلة السياسة والقانون*، جامعة المسيلة، عدد 17، 2020،

16. الزهراء، فاطمة ،**موضوعية الإعلام وأثرها على الجمهور** .مجلة الإعلام العربي، العدد 45، 2019

17. سبتي، نوال. "الفساد السياسي في الجزائر من خلال بعض القضايا الكبرى"، *مجلة القانون والعلوم السياسية*، جامعة الجزائر 1، العدد 13، 2021،

18. سعدي، هشام. "الوصول إلى المعلومة كآلية للوقاية من الفساد في الجزائر"، *المجلة الجزائرية للحوكمة والتنمية*، العدد 5، 2020،

19. شريط، نادية. "حرية الصحافة والفساد السياسي في الجزائر"، *مجلة الدراسات الإعلامية*، جامعة مستغانم، العدد 11، 2021،

20. شريف، مصطفى، **تحديات التوثيق في الصحافة المكتوبة بالجزائر** .جامعة الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 22. 2020

21. صالحي، محمد ، *التحليل الإعلامي وتوجيه الرأي العام: دراسة تطبيقية على الصحافة الجزائرية* .دار الهدى، الجزائر. 2016

22. الطيب، نوال. "الاستقلالية القضائية في ظل الأنظمة الفاسدة"، *مجلة القانون والسياسة*، جامعة قسنطينة، العدد 17، 2021،

23. عبد الحميد، سامية. "تضارب المصالح في العمل السياسي"، *مجلة الحوكمة والشفافية*، العدد 5، 2022،

24. عبد الرحمن، نجلاء. "البيروقراطية وتسييس الإدارة"، *مجلة الحوكمة العربية*، العدد 5، 2022،

25. عبد الغني بوعزيزي، *الصحافة والرأي العام في الجزائر*، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2، العدد 13، 2018،

26. عبد الغني، عادل ، *تأثير المعالجة العاطفية للأحداث في تشكيل الرأي العام: دراسة حالة* .مجلة الإعلام العربي، القاهرة. 2019 ،

27. العربي، عبد الحكيم. "دور الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في تكريس الشفافية"، *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، جامعة الجزائر 1، العدد 12، 2021،

28. العياشي، خديجة، "هجرة الكفاءات والفساد السياسي في الجزائر"، *المجلة الجزائرية للعلوم السياسية*، عدد 6، 2021،

29. غريب، حسن. "ثقافة الفساد في المجتمع العربي"، *مجلة العلوم الاجتماعية*، العدد 12، 2021،

30. القريشي، هدى (*دور الصحافة المكتوبة في مكافحة الإشاعة وتعزيز التفكير النقدي* . مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة. 2020 ،

31. لحرش، بلقاسم، *الإطار الإعلامي في الصحافة المكتوبة وتأثيره على تشكيل التصورات* .مجلة الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر2018 .

32. محفوظ، يمينة. "الصحافة المكتوبة: صناعة، دور وتحديات". المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 5، 2015 .

33. مصطفى، عبد الرحمن. "الفساد المالي: مداخل النظرية والتطبيق"، *المجلة العربية للشفافية والحوكمة*، العدد 3، 2022،

34. النهار أونلاين، "قضايا رجال الأعمال: تفكيك شبكة المصالح"، 13 سبتمبر 2020.

**رابعا : القوانين .**

1. القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، سنة 2006.

2. القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 12 جانفي 2012، المتعلق بالإعلام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، المادة 5.